

الجامعة الأميركية في بيروت

T  
223A

التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة

إعداد

ميّ اليان الأحمر

رسالة

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أستاذ في الآداب

(الماجستير)

إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى

في كلية الآداب والعلوم

في الجامعة الأميركية في بيروت

بيروت، لبنان

أيار ٢٠٠١

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

HYSTERON-PROTERON IN GRAMMAR  
AND RHETORICS

by  
MAY ELIAN AHMAR

a thesis  
submitted in partial fulfillment of the requirements  
for the degree of Master of Arts  
to the Department of Arabic and Near Eastern Languages  
of the Faculty of Arts and Sciences  
at the American University of Beirut

Beirut, Lebanon  
May 2001

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

HYSTERON-PROTERON IN GRAMMAR  
AND RHETORICS

by  
MAY ELIAN AHMAR

Approved by:

*R. Baalbaki*

Dr. Ramzi Baalbaki, Professor  
Arabic and Near Eastern Languages

Advisor

*S. Agha*

Dr. Saleh S. Agha, Associate Professor  
Arabic and Near Eastern Languages

Member of Committee

*Vahid Behmardi*

Dr. Vahid Behmardi, Assistant Professor  
Arabic and Near Eastern Languages

Member of Committee

Date of thesis defense: May 29, 2001

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

THESIS RELEASE FORM

I, May Elia Ahmar

- ☒ authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals upon request.
- ☐ do not authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis/ dissertation to libraries or individuals for a period of two years starting with the date of the thesis defense.

*Al Zan*  
Signature

*12 June, 2001*  
Date

## مستخلص عن أطروحة

مىّ اليان الأحمر

لماجستير في الآداب

الاختصاص: اللغة العربية وآدابها

العنوان: التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة

تُعدُّ مسألة التقديم والتأخير من المسائل الأساسية التي غُني بها النحويون، كجزء من اهتمامهم بالتركيب العربي. برز هذا الاهتمام بالتحليل النحوي وبالتخيير اللفظي واضحاً مع سيبويه (ت. ١٨٠هـ/ ٧٩٦م). يحاول النحويون عادة أن يعلّلوا تقديم أجزاء من الجملة أو تأخيرها بالاعتماد على المعنى والتركيب، ولكنهم يميلون أحياناً إلى تجاهل المعنى من أجل تعليل ضرورة نحوية. كان لسيبويه ملاحظات مهمة حول مسألة التقديم والتأخير، نثرها في كتابه "الكتاب". تُظهر هذه الملاحظات رأي "واضع النحو العربي" سيبويه حول ترتيب الكلم في الجملة.

من جهة أخرى، جعل البلاغيون المعنى محورياً في حالات التقديم والتأخير. وكان هذا التركيز على المعنى ممّا أدى إلى تفوق كتب البلاغة على كتب النحو في هذا المجال، وإن كانت كتب البلاغة لم تغفل التركيب أو أصول النحو عامة. وتُعرض آراء البلاغيين خاصة من خلال كتاب الجرجاني حول إعجاز القرآن: "دلائل الإعجاز"، حيث يركّز على أهمية المعنى في تحديد صحة استعمال قول ما.

يعرض الاستنتاج مقارنة بين أسلوب كل من المنهجين - أي النحو والبلاغة - في تقرير حُسن قول أو قباحتته، معتمداً على آراء سيبويه من جهة والجرجاني من جهة أخرى.

# AN ABSTRACT OF THE THESIS OF

May Elian Ahmar

for

Masters of Arts

Major: Arabic Literature and Language

Title: Hysteron-Proteron in Grammar and Rhetorics

The question of hysteron and proteron is one of the basic issues which the Arab grammarians were interested in, as part of their interest in the Arabic structure. As early as Sibawayhi (d. 180 A.H./ 796 A.D.), this interest was evident in grammatical analysis. The grammarians usually try to justify preposed and postposed parts of the sentence by reference to both meaning and formal considerations, but tend sometimes to ignore the meaning for the sake of justifying a syntactical necessity. Sibawayhi had important remarks on the issue of hysteron -proteron, scattered in his book "al Kitab". These remarks show the view of the "founder of Arabic grammar" regarding word order.

On the other hand, rhetoricians were solely interested in meaning as the arbiter in such cases. This caused the works on rhetoric to be far superior to grammatical works with respect to the analysis of meaning rather than structure as such. The views of the rhetoricians is presented, especially, through the book of Gurgani on the inimitability of the Qoran: "Dala'il el I'jaz", where he stresses the importance of the meaning in determining the correct usage of a certain sentence.

Using both the views of Sibawayhi and those of Gurgani on the issue of hysteron-proteron, a comparison is made on the method each of the two disciplines, of syntax and rhetoric, use in determining the acceptability of a sentence.

## المحتويات

الصفحة	
أ	مستخلص بالعربية.....
ب	مستخلص بالانكليزية.....
ج	المحتويات.....
ز	لائحة الجداول.....

الصفحة	الفصل
١	الأول. المقدمة.....
٥	الثاني. التقديم والتأخير في النّحو.....
٥	I. التقديم والتأخير عند سيبويه.....
٥	أ. المبتدأ والخبر.....
٨	ب. الجملة التي أصلها مبتدأ وخبر.....
٨	١. كان وأخواتها.....
١٤	٢. إنّ وأخواتها الخمس.....
٢٥	٣. حروف النّفي.....

٣٢	٤. لا النافية للجنس .....
٣٣	ج. الفاعل .....
٣٦	د. المفاعيل .....
٣٦	١. المفعول به .....
٣٨	٢. المفعول له .....
٣٩	٣. المفعول المطلق .....
٣٩	٤. المفعول معه .....
٤٠	٥. المفعول فيه .....
٤٠	هـ. الحال .....
٤٢	و. التمييز .....
٤٣	ز. النعت .....
٤٤	ح. الاستثناء .....
٤٦	ط. الاستفهام .....
٥٠	II. التقديم والتأخير عند النحويين اللاحقين لسيبويه .....
٦١	III. التقديم والتأخير عند ابن جني .....

### الثالث. التقديم والتأخير في البلاغة

٦٣	عند الجرجاني .....
----	--------------------



I. الاستفهام بالهمزة.	٦٨
أ. الفعل الماضي.	٧٠
١. تقديم الفعل الماضي.	٧٠
٢. تقديم الاسم.	٧٠
ب. الفعل المضارع.	٧٣
١. تقديم الفعل المضارع أو الفاعل.	٧٣
٢. تقديم المفعول.	٧٥
II. النفي.	٧٧
أ. تقديم الفعل أو الفاعل في النفي.	٧٧
ب. تقديم المفعول في النفي.	٧٩
ج. تقديم الجار والمجرور في النفي.	٧٩
III. الإثبات.	٨٠
IV. الجملة الحالية.	٨٣
V. "غير" و"مثل".	٨٤
VI. النكرة.	٨٥
VII. المبتدأ والخبر.	٨٧
VIII. كان.	٨٨

الرابع. الاستنتاج..... ٨٩

بييليو غرافيا..... ٩٩

## لائحة الجداول

الصفحة	جدول
١٦	١. جمل (إنّ) المقابلة لجمل (كان).....
١٩	٢. رفع أو نصب المعرفة في التأخير.....
٢٠	٣. حمل (فيها) معنى الاستقرار.....
٢٣	٤. ارتباط (فيها) باللام.....
٢٧	٥. اضممار ضمير الشأن.....
٢٨	٦. معنى الاضممار في (ليس).....

# الفصل الأول

## المقدمة

تطوّرت اللغة تطوّراً هاماً عندما بدأ علماء اللغة يبحثون عن قوانين عامّة تُطبّق

على لغات مختلفة. ومن هذه القوانين العامّة ما وصل إليه Greenberg<sup>١</sup> في بحثه حول

ترتيب الكلم في جملة في لغة ما. فكان أن فصل ست حالات تقع ضمنها لغات العالم؛ منها

ثلاث حالات رائجة هي VSO و SVO و SOV<sup>٢</sup>، أي أن الجملة تقع حسب الترتيب التالي:

(فعل - فاعل - مفعول) أو ("فاعل" - فعل - مفعول) أو ("فاعل" - مفعول - فعل)؛ وثلاث

حالات أخرى نادرة هي VOS, OVS, OSV.

وقد وُضعت أبحاث حول ترتيب الكلم في العربية الفصحى الحديثة أي لغة المتقّفين أو

اللغة المكتوبة<sup>٣</sup>، منها -على سبيل المثال لا الحصر- أطروحة لـ J.-M. Bakir<sup>٤</sup>. كما وُضعت

---

Greenberg, J., "Some Universals of Grammar with Particular Reference to the Order of Meaningful Elements", *Universals of Language*, M.I.T., N.Y., 1961. Pp.73-113.

<sup>٢</sup> V=verb هو الفعل، S=subject هو الفاعل في المعنى، و O=object هو المفعول.

<sup>٣</sup> أطلق على هذه اللغة عدّة تسميات منها Standard Arabic و Standard Modern Arabic.

<sup>٤</sup> *Aspects of Clause Structure* Bakir, Murtada Jawad. Indiana University, Bloomington, 1980.

in Arabic,

أما العربية "القديمة" فيقول بلاشير إنها: "تفضل وضع الفعل في مقدمة الجملة، بلا شك، لأنه، من بين كل العناصر، هو الأكثر غنى في المحتوى"<sup>٤</sup>. ويعتبر المستشرقون العربية لغة مبتدئة بالفعل؛ غير أن هذا الترتيب مشكل لأنه يغفل الجملة الاسمية<sup>٥</sup>. ولكن الدارسين المحدثين - ومنهم Bakir<sup>٦</sup> - يقولون إن العربية، على الرغم مما فيها من تقلبيات، تعتمد على ترتيب (VSO) اعتماداً أساسياً، أي أنها تعتمد على الجملة الفعلية لا الاسمية. هذا التقسيم لترتيب الجملة كان أيضاً مما عني به علماء اللغة العربية قديماً. فقد تناول النحويون والبلاغيون تأثير وقوع الفعل أو الاسم في أول الجملة، وما لهذا من أثر في معنى الجملة وتركيبها. لذلك سنعالج مسألة التقديم والتأخير عند القدماء، وهو ما يعرف في علم اللغة الحديث بترتيب الجملة أو Word Order.

كان سيبويه - واضع النحو العربي - أول من عالج مسألة التقديم والتأخير في النحو العربي. وقد أنت ملاحظاته غير محصورة بباب واحد، بل مبنوثة خلال معالجته لشتى أبواب الكتاب. لذلك كان من الضروري جمع المادة المتفرقة في مكان واحد حتى يكون من المقنن للباحث رؤية المادة التي يطرحها سيبويه عن التقديم والتأخير في

<sup>٤</sup> *Aspects of Clause Structure* Bakir, Murtada Jawad. Indiana University, Bloomington, 1980.

<sup>٥</sup> *Grammaire de l'Arabe Classique: Morphologie et Syntaxe*, Blachere, R., Gaudefroy-Demombynes, M., Paris, 1975. pp. 392-393.

<sup>٦</sup> انظر *Word Order in Arabic*, Dahlgren, Sven-Olof. Acta Universitatis Gothoburgensis, Sweden, 1998. pp. 11-13.

<sup>٧</sup> *Aspects of Clause Structure in Arabic*, p.3

صورة موحدة ومتكاملة، تمكنه من تحليلها وبناء النتائج عليه، ثم يقارن بينها وبين ما ورد عند غيره من النحويين، قبل مقارنتها بما جاء في باب التقديم والتأخير عند البلاغيين. بناء على ذلك فهدف هذا البحث -في فصله الأول- هو جمع مادة التقديم

والتأخير عند سيبويه وعرضها، مع بعض التعليق على الخصائص العامة التي يذكرها بهذا الخصوص. ثم أتبعنا هذا الفصل بعرض باب تقديم المبتدأ والخبر عند النحويين اللاحقين لسيبويه، ومنهم المبرد من جهة، لقربه زمنيا من الكتاب؛ وابن عقيل من جهة أخرى، إذ أنه أتى بعد أن تركزت أسس النحو وثبتت مصطلحاته واكتملت بنيته؛ وابن جني، وهو في الخصائص، ليس نحويا ولا بلاغيا إنما يعرض المسألة لتبيان نظريته في علم اللغة بشكل عام دون تخصيص.

أما الفصل الثاني فهو لا يعنى بنظرية الجرجاني في ترتيب الكلم فحسب، بل يتطرق أيضا إلى تأثير هذا النظم في معنى الجملة ودلالاتها. علاوة على ذلك، أشرنا إلى بعض نقاط الاختلاف والتشابه بين سيبويه والجرجاني.

يعتمد المنهج المتبع في الفصل الأول من هذه الأطروحة التبويب النحوي، وإن لم يكن هذا منهج سيبويه. فلقد بوبنا مسائل التقديم والتأخير على أبواب النحو المعروفة والتي تظهر بينة عند ابن عقيل، كالجملة الفعلية، والجملة الاسمية مع النواسخ ومن دونها، والاستفهام، والنفي، والتوابع، وغيرها. وقد اعتمدنا، في القسم الخاص بالجرجاني، تقسيما يشاكل منهجه في إيراد الأمثلة، وقد انعكس ذلك في العناوين الفرعية التي وسمنا بها هذا القسم.

أما ما جاء في الخاتمة فهو مقارنة بين الأسلوب النحوي الذي يمثله سيبويه من جهة، وبين أسلوب الجرجاني البلاغي من جهة أخرى في باب التقديم والتأخير. وقد خالصنا في تلك المقارنة إلى بعض ما بين المنهجين من تشابه أو اختلاف ولا سيما من حيث التركيز على المعنى.

## الفصل الثاني

### التقديم والتأخير في النحو

#### I. التقديم والتأخير عند سيبويه

##### أ. المبتدأ والخبر

يقيم سيبويه العلاقة بين المبتدأ والخبر على أمرين اثنين: أولهما يحدّد العلاقة

النحوية-أي علاقة النظم- بينهما. فهو يقول: "المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه

كلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه [هو الخبر]. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه

فهو مسندٌ ومسندٌ إليه.<sup>٨</sup> أمّا الثاني فينظر في تعريفهما وتكريرهما، مع ما ينتج عن ذلك

من استحسان تقديم المعرف، على أنه مبتدأ، باعتبار ذلك من ضرورات المعنى، وذلك في

قوله: "والأحسن [في الابتداء] إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدأ بالأعراف<sup>٩</sup> وهو أصل

---

<sup>٨</sup> الكتاب، سيبويه. تحقيق هارون، عبد السلام. دار الجيل، بيروت. (خمس أجزاء). ١٢٦:٢.

<sup>٩</sup> الأعراف هو ما عرّف ب(أل) التعريف أو بغيرها، وهذا ما سنرى تفصيله فيما بعد عند ابن عقيل في شرحه ١٧٥:١. (انظر ص ٥٠ وهامش ١٥٦ أدناه).



الكلام<sup>١٠</sup>. ومثال على ذلك (الرجل ذاهب)، أو (رجل من بني فلان سائر)، إذ إن "أصل  
الابتداء للمعرفة، فلما أدخلت فيه الألف واللام (الحمد لله)، وكان خبراً، حسن الابتداء<sup>١١</sup>.  
ويظهر اهتمام سيبويه بالجانب المعنوي للتركيب الإسنادي بذكره مختلف أحواله،  
ولا سيما تقديم الخبر على المبتدأ. ففي عبارة (قائم زيد) تقديم للخبر (قائم) "وهذا عربي  
جيد كقول (تميمي أنا)، (مشنوء من يشنؤك)، و(رجل عبد الله)، و(خز صفتك)"<sup>١٢</sup>. ويعد  
سيبويه (زيد) مبتدأ مؤخرًا لأنه معرفة، وابتداء المعرفة أصل<sup>١٣</sup>.

كذلك يتقدم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام مثل (أين، كيف...) نحو (أين زيد).  
وهذه الأسماء لا تكون إلا في مبدأ الكلام؛ أي أن لها حق الصدارة. ومع أن سيبويه لا  
يرجع تقدم أدوات الاستفهام إلى العناية والاهتمام هنا، غير أنه يمكن تعليل تقديمها بأنها  
أهم ما في الجملة، لذلك قدمت. وقد يقدم الظرف - نحو ثم وهنا - على المبتدأ فيكون  
خبراً مقملاً مثل (ثم زيد) و (هنا عمرو)<sup>١٤</sup>.

<sup>١٠</sup> الكتاب ١: ٣٢٨.

<sup>١١</sup> المصدر السابق ١: ٣٢٩. يرى سيبويه الحال خبراً (المصدر السابق ٢: ٧٧-٢: ٨٧)، والمبتدأ  
خبراً (١: ٣٢٨)، وخبر المبتدأ خبراً (١: ١٢٤) و (١: ٤٧)، فلا نرى تحديد المصطلح واستعماله كما هو الحال مع  
النحويين اللاحقين حيث ينحصر مصطلح المبتدأ بالاسم المسند إليه خبر في جملة غير منسوخة.

<sup>١٢</sup> المصدر السابق ٢: ١٢٧.

<sup>١٣</sup> المصدر السابق ١: ٤٧.

<sup>١٤</sup> المصدر السابق ٢: ١٢٨.

ومن الجمل التي ينظر سيبويه في تركيبها وتأثير التركيب في معناها: (هذا قائما زيد) و(بك مأخوذ زيد)، حيث (قائما) و(مأخوذ) مقدمان على (زيد). فلو اعتمدنا القياس، لكان الواجب أن نعد المثلين من فئة واحدة؛ إلا أن (بك) في المثل الثاني "لا تكون مستقرا لرجل"<sup>١٥</sup> أي أنها متعلقة بـ(مأخوذ) ولا يمكن تفسير معناها بـ(مستقر). وامتناع تقدير معنى الاستقرار في (بك) أوجب رفع (مأخوذ) في جملة (بك مأخوذ زيد)، على أنه خبر مقدم، مثلما رفع في جملة (مأخوذ زيد)؛ إذ لا تستطيع القول (بك زيد). غير أنه يجوز في جملة (هذا قائما زيد) أن تقول: (هذا زيد)، وأنت تريد جملة إسنادية مكتملة تركيبيا، ثم تصنيف (قائما) لوصف حال (زيد). فلو أخذنا، مثلا، جملة (عليك زيد)، وأنت تريد إضمار معنى الاستقرار في (عليك) لتصبح خبرا مقدما بمعنى (عليك نازل زيد)، لما عد هذا كلاما؛ ولو قلت (عليك زيد) تريد (عليك أميرا زيد) كان حسنا<sup>١٦</sup>.

<sup>١٥</sup> المصدر السابق ١٢٤:٢.

<sup>١٦</sup> المصدر السابق ١٢٥:٢.

ب. الجملة التي أصلها مبتدأ وخبر

### ١. كان وأخواتها<sup>١٧</sup>

يرى سيبويه أن "الاسم أول الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ"<sup>١٨</sup>. وهذا يعني أن جملة مثل: (كان عبد الله منطلقاً) هي بمنزلة الابتداء... لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"<sup>١٩</sup>. لذلك نتوقع أن تجري أحوال التقديم والتأخير على الجملة المؤلفة من كان واسمها وخبرها، كما جرت على الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر. فالابتداء بالأعراف أحسن إن اجتمع نكرة ومعرفة مثل (كان عبد الله منطلقاً).

ويجوز (كان قائماً زيد) قياساً على (قائم زيد) حيث قدم الخبر؛ "ذلك أن (كان) تشغل بالمعرفة على أنه اسمها"<sup>٢٠</sup>. ويجوز (كان أخاك عبد الله) قياساً على الجملة الفعلية<sup>٢١</sup>. فجملة (كان أخاك عبد الله) جملة فعلية يجوز فيها تقديم "المفعول" على "الفاعل" كما يجوز (ظننت عبد الله أخاك)<sup>٢٢</sup>.

<sup>١٧</sup> يذكر سيبويه من أخوات كان: صار وما دام وليس وما كان وما جاء (الكتاب ٤٥:١) وما صار (٥٠:١) وعسى (٥١:١) ونحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، مثل أصبح وأمسى (٤٦:١). فهو لا يحدثها لأنه يزيد عليها كل ما هو بمعنى الصيرورة أو الكينونة.

<sup>١٨</sup> المصدر السابق ٢٣:١ و ٢٤:١

<sup>١٩</sup> المصدر السابق ٢٣:١.

<sup>٢٠</sup> المصدر السابق ٤٧:١.

ويتقدم اسم الاستفهام الواقع خبراً في الجملة المبتدئة بـ(كان) أو أي من أخواتها من البابين السابقين نفسيهما: أول البابين أنه يتقدم كما يتقدم في جملة من مبتدأ وخبر مثل (من أخوك) فيجوز (من كان أخوك). والثاني بالمقارنة بين (كان) وفعل تام مثل (ضرب) نحو (من ضرب أباك/أبوك). فيكون التقديم في المثل الأول: (من ضرب أباك)، للفاعل في المعنى (من) على الفعل؛ بينما يتقدم المفعول (من) على الفعل والفاعل في المثل الثاني (من ضرب أبوك). وهذا ينطبق على (أيهم كان أخاك/ أخوك)، فيجوز تقديم اسم (كان)، أو "فاعله" الذي هو (أيهم)، على (كان) في نحو (أيهم كان أخاك)؛ ويتقدم خبر (كان)، أو "مفعولها" وهو (أيهم)، على (كان) واسمها في مثل (أيهم كان أخوك). ويجوز القول أيضاً: (من كان أخاك)، غير أن التقديم هنا ليس تقديماً للخبر على الاسم، بل هو تقديم اسم (كان) عليها.

وبما أن المستفهم عنه له حق الصدارة، وبما أنه ينبغي أن تسأل عن خبر من هو معروف عندك، لذلك يجوز (أسفياً كان زيد أم حليماً) إن كنت تعرف زيدا وتستفهم عن

<sup>٢١</sup> يختلف استخدام المصطلح عند النحويين عما استخدمه سيبويه، فهو قال إن الجملة المبتدئة بـ(كان) أو بإحدى أخواتها - باستثناء ليس، لأنها جامدة وإن كانت بمنزلة فعل يرفع (١٤٦:١) - هي جملة فعلية تصدرها فعل ناقص. ويسمى اسم الفعل الناقص "فاعله" و"خبره" يسمى "مفعوله". أما النحويون فيعدونها جملة إسنادية دخل عليها أحد النواسخ.

<sup>٢٢</sup> غير أن الفعل (ظن) متعد إلى مفعولين ويجوز تقديم أي منهما وفقاً للمعنى المراد، بينما لا تتعدى (كان) إلا إلى "مفعول" واحد وهو ما اصطلاح النحويون لاحقاً على تسميته "خبر كان". الفرق التركيبي الآخر هو أن فاعل (كان) في الجملة هو (عبد الله)، بينما فاعل (ظن) هو أنا. أما من ناحية المعنى، فجملة (كان) تخبر عن الأخوة بينما تخبر جملة ظن عن ظن المتكلم.

صفته؛ فيتقدم خبر كان على (كان) وعلى اسمها، كما يجوز (أزيد كان سفيها أم عمرو)

إن كنت تعرف الصفة وتستفهم عن صاحبها، فيتقدم اسم (كان) عليها.<sup>٢٣</sup>

ويجيز سيوييه - على ضعف - تأخير صاحب الصفة على اعتباره خبرا لـ (كان)

لا اسما لها، وذلك في مثل:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

ولا يخفى أن الشعر هو موضع الضرورة، فلا نستغرب أن يكون الشاهد على مثل هذا

التركيب من الشعر.<sup>٢٤</sup>

وليس كل تقديم وتأخير جائزا عند سيوييه، لأن الحكم هو المعنى واشتغال كان

بالمعرفة. فقولك (كان حلينا زيد) جائز - وأصله: (كان زيد حلينا) - لأن "زيد" آخر في

الموقع، ولكنه ما زال هو المقصود بالحكم. أما \* (كان حلين زيدا)<sup>٢٥</sup> فغير جائز لأن "زيدا"

لم يعد اسم كان، وإلا لما نصب، أي أن كان "لم تشتغل بالمعرفة"<sup>٢٦</sup> فخالفت بذلك أصلا

من أصول التركيب.

<sup>٢٣</sup> المصدر السابق ٤٨:١.

<sup>٢٤</sup> انظر المصدر السابق ٤٨:١ و ٤٩:١.

<sup>٢٥</sup> تستخدم النجمة التي تسبق المثل للدلالة على ما لا يجوز في الاستعمال، أي ما يرد للتمثيل

فحسب. وتعرض ظاهرة التمثيل في كتاب سيوييه بالتفصيل في البحث:

Georgine Ayoub, "De Ce Que 'Ne Se Dit Pas' Dans Le Livre De Sibawayhi: La Notion De Tamthil", .  
Studies in the History of Arabic Grammar II, Ed. By Versteegh, K. and Carter, M. John Benjamins  
Publishing, Amsterdam, 1990. pp 1-15

<sup>٢٦</sup> المصدر السابق ٤٧:١.

ومما يدل على عناية سيبويه بالمعنى في هذا الباب أنه لا يجيز نحو (كان إنسان حليماً) لأن مثل هذا التركيب لا يفيد معنى - وإن كان مستقيماً في ترتيب أجزائه - وذلك أن لفظ "إنسان" ليس معرفة فلا يجوز أن يبنى عليه الخبر.

وفي حال تساوي المبتدأ والخبر بالتعريف، يجوز عند سيبويه جعل أي منهما اسماً أو خبراً، وذلك انطلاقاً من كون المعنى هو الفيصل؛ فيجوز أن يقال: (كان زيد صاحبك) و(كان أخوك زيدا). ويقوي سيبويه هذا الجواز في كان وأخواتها بمقارنتها بالأفعال المتعدية، مثل "ضرب". إذ يجوز (ضرب زيد عمراً) و (ضرب عمراً زيداً).

أما تساوي "الفاعل" و "المفعول" [أي اسم كان وخبرها] بالنتكير فهو يحسن في حالة النفي مثل (ما كان أحد مثلك) و(ما كان أحد خيراً منك)، أو في حال الإعلام عن شيء يجهله المخاطب مثل (كان رجل من آل فلان فارساً). ولا تقول (كان رجل في قوم عاقلاً) "لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح".<sup>٢٧</sup>

إلا أن التقديم والتأخير في هذا المثل جائز في (ما كان مثلك اليوم أحد)، وغير جائز في \* (ما كان مثلك أحداً) إذ "علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس"<sup>٢٨</sup> إلا أن تعني (ما كان زيد أحداً) أو (ما كان مثلك أحداً)؛ أي ما كان زيد/مثلك من الناس أو

<sup>٢٧</sup> المصدر السابق ٥٤:١.

<sup>٢٨</sup> المصدر السابق ٥٥:١.

الأحدين. يقول: "والتقديم والتأخير في هذا"<sup>٢٩</sup> بمنزله في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل. وحسنت النكرة في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر. وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان.<sup>٣٠</sup>

ولا يعزو سيبويه الفرق في الإعراب في مثل (ما كان فيها أحد خير منك) و(ما كان فيها أحد خيرا منك)، بين رفع (خير) أو نصبها، إلى اختلاف تركيب بل إلى اختلاف معنوي؛ إذ إن "فيها" في الجملة الأولى معناها الاستقرار، أي أنها تخبر عن الاسم، في حين أنها متعلقة في الجملة الثانية. فيكون تقديم الخبر - وهو "فيها" - على اسم (كان) واقعا في الجملة الأولى لوقوع معنى الاستقرار في "فيها"، وغائبا في الجملة الثانية لإلغاء معنى الاستقرار من "فيها". ويقول سيبويه: "إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن"<sup>٣١</sup>. فتأخير الجار والمجرور (فيها) في جملة (ما كان فيها أحد خيرا منك) أحسن من تقديمه كما هو حاصل، والأحسن أن تقول (ما كان أحد خيرا منك فيها). ولذلك قدم بعض أهل الجفاء شبه الجملة (له) في الآية القرآنية (لم يكن له كفوا أحد)، فسمع عنهم (لم يكن كفوا له أحد)، وذلك أن شبه الجملة ملغاة هنا، أي أنها ليست مستقرا. أما "إذا

<sup>٢٩</sup> يعود "هذا"، في الجملة المذكورة، إلى تساوي الفعل والمفعول في التثنية. والفاعل والمفعول هما المصطلحان اللذان يوردهما سيبويه للدلالة على المبتدأ والخبر أو كل ما أصله مبتدأ وخبر، كما سبقت الإشارة.

<sup>٣٠</sup> المصدر السابق ٥٥:١.

<sup>٣١</sup> المصدر السابق ٥٦:١.

أردت أن يكون مستقرا تكفي به، فكلمة قدمته كان أحسن<sup>٣٢</sup>. فتقدم شبه الجملة المتضمنة

معنى الاستقرار، ونقول (ما كان فيها أحد خير منك)، ولعل هذا أحسن الوجوه عند

سيبويه؛ أو تقدمها بعض التقديم، وأنت تفصل بين اسم (ليس) ونعته، فنقول: (ليس أحد

فيها خير منك)، فلا يكون تقديم لخبر (ليس) على اسمها، بل تقديم للخبر (فيها) على نعت

الاسم، أي فصل بين النعت والمنعوت؛ أو تؤخرها حتى لا تفصل بين الاسم ونعته فنقول

(ما كان أحد خير منك فيها)، وهنا أيضا لم يقع تقديم وتأخير بين اسم (كان) وخبرها.

والتقديم والتأخير، في جميع هذه الحالات، والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير<sup>٣٣</sup>.

ويجوز سيبويه التقديم والتأخير في الحصر بـ(إلا) بحسب المعنى. فجملة (ما كان

أخاك إلا زيد)<sup>٣٤</sup> مشابهة لجملة (ما ضرب أخاك إلا زيد)، وكلاهما جائز إذ لا لبس في

المعنى. وكما يقدم الفاعل على المفعول به في نحو (ضرب عمرا زيد)، لأن المعنى

يطلبه، يقدم أيضا في الجملة المحصورة؛ ومن ذلك قول الشاعر:

وقد علم الأقوام ما كان داء ها      بثه لآن إلا الخزي ممن يقودها<sup>٣٥</sup>

بمعنى (كان الخزي ممن يقودها داء ها).

<sup>٣٢</sup> المصدر السابق ٥٦:١.

<sup>٣٣</sup> كثيرا ما يكرر سيبويه هذه الجملة في مواضع كهذه سنذكرها في حينها، وقد كان ذكرها في المبتدأ والخبر. وسنحاول تفسيرها لاحقا. (انظر الاستنتاج).

<sup>٣٤</sup> المصدر السابق ٥٠:١.

<sup>٣٥</sup> المصدر السابق ٥٠:١.



## ٢. إن وأخواتها الخمس

على نحو ما يعد سيبويه الجملة الخبرية المبتدئة بـ(كان) وأخواتها بمنزلة الابتداء، يعد الجملة الخبرية التي تبدأ بـ(إن) أو أي من أخواتها بمنزلة الابتداء في مثل (ليت زيدا منطلق) "لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"<sup>٣٦</sup> و"أن الاسم أول الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ"<sup>٣٧</sup>.

وأخوات (إن) "هي خمسة حروف"<sup>٣٨</sup> تعمل في ما بعدها كعمل الفعل في ما بعده"<sup>٣٩</sup>.

وبما أن (إن) وأخواتها "هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"<sup>٤٠</sup>، وبما أنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمرف فيها المرفوع"<sup>٤١</sup>، لا يجوز للجملة المبتدئة بـ(إن) أن

---

<sup>٣٦</sup> المصدر السابق ٢٣:١.

<sup>٣٧</sup> المصدر السابق ٢٣:١-٢٤:١.

<sup>٣٨</sup> أخوات (إن) عند سيبويه خمسة حروف ليس غير، هي إن/(أن) ولكن وليت ولعل وكان، بعكس كان وأخواتها التي ينتمي إليها كل فعل يحمل معنى عدم الاكتمال ويحتاج إلى صيرورة فيعد فعلا ناقصا. لذلك نرى سيبويه يتبع (ما جاء) بالأفعال الناقصة إذا أتت بمعنى (ما صار): (ما جاءت حاجتك).

<sup>٣٩</sup> المصدر السابق ١٣١:٢.

<sup>٤٠</sup> أي أنها ترفع "فاعلا" وتنصب "مفعولا" لكن لا يجوز التقديم والتأخير بين "الفاعل" و"المفعول" خوفا من اللبس.

<sup>٤١</sup> المصدر السابق ١٣١:٢، وهذه هي الحال أيضا مع (ليس) و(ما) فتقول (ليس موجودا) ولا تقول (ما موجودا).

تعد جملة فعلية<sup>٤٢</sup>. ويجوز فيها تقديم المفعول على الفاعل، أو الخبر على الاسم. كذلك لا يجيز سيبويه في حال تساوي الاسم والخبر بالتعريف- تقديم خبر (إن) -أو أي من أخواتها- على اسمها مع الابقاء على المعنى؛ كأن تقول (كأن أخوك عبد الله)-مقما (أخوك)- وأنت تعني (كأن عبد الله أخوك).

وما سبق يصح عند اجتماع معرفتين، أما إذا اجتمعت نكرتان فالأحسن نصب الاسم المقدم اسما لـ (أن) ورفع المؤخر خبرا لها، نحو قول امرئ القيس:

وإن شفاء عبدة مهراقة      فهل عند رسم دارس من معول<sup>٤٣</sup>

ولكن إن اجتمع نكرتان وشبه جملة مثل (إن أسدا في الطريق رابضا) أو (إن بالطريق أسدا رابض) "فأعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، (إن أسدا في الطريق رابضا)، و(إن بالطريق أسدا رابض)"<sup>٤٤</sup>. وإن شئت جعلت بالطريق مستقرا ثم وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب (كان)"<sup>٤٥</sup>.

<sup>٤٢</sup> وتختلف الجملة المبتدئة بـ (إن وأخواتها) عن الجملة المبتدئة بـ (كان وأخواتها) لأن (كان) فعل، في حين أن (إن) تعمل عمل الفعل ولا تتصرف تصرفه.

<sup>٤٣</sup> المصدر السابق ١٤٢:٢.

<sup>٤٤</sup> نلاحظ أن في المثل الأول (إن أسدا في الطريق رابضا) استعمل حرف الجر "في"، في حين استعملت الباء في المثل (إن بالطريق أسدا رابض)؛ ولا ندري إن كان لهذا أهمية في تقرير الاستقرار أو الإغلاء في هاتين الجملتين.

نستنتج من ذلك أن تقديم شبه الجملة على اسم (إن) يقوي إمكان وقوعها خبراً في المثل الثاني، وأن تأخيرها عنه يضعف هذا الإمكان لتشابه (إن) بـ(كان) في هذا الباب. وبما أن سيبويه يذكر ثلاث حالات لاستقرار شبه الجملة في (كان)، وحالتين للإلغاء، فسنحاول تركيب أمثلة مشابهة في الجدول التالي<sup>٤٥</sup>، وهي أمثلة لم يفصلها سيبويه في باب (أن).

الجدول ١. جمل (إن) المقابلة لجمل (كان)

رقم الجملة	جملة (كان) أو (ليس)	جملة (إن) المفترضة المقابلة لجملة (كان)	الإلغاء أو الاستقرار	التقديم والتأخير
١	ما كان فيها أحد خير خبر اسم	إن بالطريق أسداً رابضاً خبر اسم	استقرار شبه الجملة	تقديم الخبر على الاسم

<sup>٤٥</sup> المصدر السابق ٢: ١٤٣.<sup>٤٦</sup> لم نميز في الجدول بين (في الطريق) و(بالطريق).

	نعت منك	نعت		
٢	ما كان <u>أحد</u> <u>منك</u> <u>فيها</u>	إن <u>أسدا</u> <u>رابضا</u> <u>في الطريق</u> اسم نعت خبر	استقرار شبه الجملة	لا تقديم
٣	ليس <u>أحد</u> <u>فيها</u> <u>خير</u> <u>منك</u>	إن <u>أسدا</u> <u>بالطريق</u> <u>رابضا</u> اسم خبر نعت	استقرار شبه الجملة	تقديم الخبر على النعت، الفصل بين النعت والمنعوت
٤	ما كان <u>فيها</u> <u>أحد</u> <u>خييرا</u> <u>منك</u>	إن <u>بالطريق</u> <u>أسدا</u> <u>رابض</u> لغو اسم خبر	إلغاء شبه الجملة	تقديم اللغو على الاسم والخبر
٥	ما كان <u>أحد</u> <u>خييرا</u> <u>منك</u>	إن <u>أسدا</u> <u>رابض</u> <u>بالطريق</u> اسم خبر	إلغاء شبه الجملة	لا تقديم

		لغو	خبر	
			فيها	
			لغو	

من الملاحظ أن سيبويه ذكر ثلاث جمل فقط من أصل هذه الخمسة، هي الجمل:  
الأولى<sup>٤٧</sup> والثالثة والرابعة، وهي الجمل التي وقع فيها تقديم وتأخير، أي أن سيبويه لم يذكر من الأمثال في هذا الموقع غير ما هو ليس أصلاً! ولعل أحسن الجمل عند سيبويه - إن قارناها بجمل (كان) - الأولى: (إن بالطريق أسدا رابضاً)، إذ قدمت، ما استطعت، شبه الجملة المتضمنة معنى الاستقرار.

أما إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالقياس على مثلين: الأول (إن زيدا قريب منك)<sup>٤٨</sup>، والثاني (إن زيدا قائم فيها)<sup>٤٩</sup>. فالوجه تقديم المعرفة في نحو (إن زيدا قريب منك). غير أن العرب قالت على نحوين آخرين: (إن قريباً منك زيدا) تعني قريباً منك موضعاً، و(إن قريباً

<sup>٤٧</sup> يقول سيبويه 'وإن شئت جعلت (بالطريق) مستقراً ثم وصفته [أي الاسد] بالرابض. المصدر السابق ١٤٣:٢.

<sup>٤٨</sup> المصدر السابق ١٤٢:٢.

<sup>٤٩</sup> المصدر السابق ١٣٣:٢.

منك زيد). فإذا جعلنا جملة (إن زيدا قريب منك) أصلا تنفرع عنه جمل أخرى- أي أنها الجملة التي لا تقديم وتأخير فيها- نشأ عن ذلك ما يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الجدول ٢. رفع أو نصب المعرفة في التأخير

تقليبات الجملة	زيد	قريب	منك	التقديم والتأخير
إن قريبا منك زيدا	-منصوب -موقعه الإعرابي مبهم	-منصوب -موقعه الاعرابي مبهم	-	-
إن قريبا منك زيد	-مرفوع -خبر إن	-منصوب -اسم (إن) (مع أنه نكرة)	متعلق بقريب	لا تقديم

فالنكرة قد تنصب أحيانا على أنها اسم (أن) مع تأخير المعرفة التي تكون مرفوعة على الخبرية، غير أن هذا يكون على إيهام في المعنى، إذ لا ندري ما الفرق، معنويا، بين جملة (إن قريبا منك زيدا) وجملة (إن قريبا منك زيد)، مع أن سيبويه يقول: تقول (إن قريبا منك زيدا)، إذا جعلت قريبا منك موضعه. وإذا جعلت الأول هو الآخر-أي أنك جعلت زيدا هو القريب- قلت (إن قريبا منك زيد). وتقول (إن قريبا منك زيد) والوجه إذا

أردت هذا أن تقول (إن زيدا قريب منك أو بعيد منك) لأنه اجتمع معرفة ونكرة<sup>٥٠</sup>؛  
 فيفضل تقديم المعرفة على انها اسم (إن) المنصوب، غير أنه يجيز تقديم النكرة على أنها  
 اسم (إن). وإن كان هذا التقديم مسوغا في حال اجتماع نكرتين، إلا أنه على شيء من  
 الغرابة في اجتماع المعرفة بالنكرة؛ إذ المتوقع كون المعرفة اسما؛ وذلك أن سيبويه قال  
 بوجوب اشتغال الناسخ بالمعرفة على أنها اسمه، إذ أنت لا تخبر بمعرفة عن النكرة التي  
 لا تعرفها.

وتختلف جملة (إن زيدا قائم فيها) عما سبق. فإن افترضناها الجملة الأصلية

حصلنا على التقليلات التالية للجملة:

الجدول ٣. حمل (فيها) معنى الاستقرار

تقليلات الجملة	زيد	قائم	فيها	التقديم والتأخير
إن فيها زيدا	-منصوب	-منصوب	-خبر (إن)	تقديم خبر
قائما	-اسم (إن)	-حال متعلقة باسم (إن)	-لغو	(إن) -أي فيها- على اسمها للاستقرار
إن فيها زيدا	-منصوب	-مرفوع	-متعلق بالخبر	تقديم المتعلق

<sup>٥٠</sup> المصدر السابق ١: ١٤٢.

قائم	-اسم (إن)	-خبر (إن)	-مستقر	بالخبر-أي فيها- على اسم (إن) وخبرها
إن زيدا فيها قائما	-منصوب -اسم (إن)	-منصوب -حال متعلقة باسم (إن)	-خبر (إن) -مستقر	تقديم خبر (إن)-أي فيها- على الحال المتعلقة باسم (إن) [استقرار "المفعول"]
إن زيدا فيها قائم	-منصوب -اسم (إن)	-مرفوع -خبر (إن)	-متعلق بالخبر -لغو	تقديم متعلق بالخبر-أي فيها- على خبر (إن)

نلاحظ هنا أن المعرفة-زيدا- هي دائما اسم (أن) المنصوب، وذلك بخلاف تقليبات المثل السابق. كذلك نلاحظ أن (زيدا) و(فيها) يتقدمان دائما على (قائم) في الحالات الأربع؛ غير



أن (قائم) تنصب إذا كانت (فيها) تتضمن معنى الاستقرار، وترفع على أنها خبر إذا لم تتضمن (فيها) معنى الاستقرار. وإن قارنا هذا بمثل (إن زيدا قريب منك) السابق ذكره، نرى أن (قريب) و(منك) يتقدمان على المعرفة (زيد) في حالي نصبه أو رفعه، وتكون اللام دليلا على كون (فيها) أو غيرها من جار ومجرور مستقرة أو غير مستقرة، أي لغوا. فإن ارتبطت اللام بـ(فيها) كانت علامة للاستقرار، وكان التقديم والتأخير جائزا لدلالة اللام على خبر (إن)، إذ هي مرتبطة بالخبر<sup>٥١</sup> وتؤكد، فتقول (إن زيدا لفيها قائم) و(إن زيدا لقائم فيها) و(إن زيدا فيها لقائم). ففي المثل الأخير ليس إلا الرفع، لأن الكلام محمول على إن، واللام تدل على ذلك، ولو جاز النصب ههنا لجاز (فيها زيد لقائما) في الابتداء<sup>٥٢</sup>. ومثله (إن فيها زيدا لقائم)<sup>٥٣</sup>. فإن ألغى الاستقرار من (فيها)، تحول المثل من تركيب (إن زيدا لفيها قائما) إلى تركيب (إن زيدا لقائم فيها). غير أن اللام قد تدخل على (فيها) من غير استقرار، وفي هذا يقول سيبويه: "فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز في (فيها) ويكون لغوا لأن (فيها) قد تكون لغوا"<sup>٥٤</sup>. ودليله على ذلك، كما في معظم الاستثناءات، شاهد من الشعر، فيورد مثلا لأبي زيد الطائي تدخل فيه اللام

<sup>٥١</sup> الكتاب ١٣٣:٢.

<sup>٥٢</sup> نلاحظ، مرة أخرى، توازي التركيب بين المبتدأ من جهة وبين اسم (إن) من جهة أخرى.

<sup>٥٣</sup> المصدر السابق ١٣٤:٢.

<sup>٥٤</sup> المصدر السابق ١٣٤:٢.

في معظم الاستثناءات، شاهد من الشعر، فيورد مثلاً لأبي زيد الطائي تدخل فيه اللام على ما هو لغو فيقول:

إن امرأ خصني عمدا مودته      على التثاني لعندي غير مكفور

فدخلت اللام على عندي التي لا تحمل معنى الاستقرار.

وقد تكون (فيها) لغوا لا استقرار فيها، وجوبا، في مثل (إن زيدا فيها لقائم) و(إن

فيها زيدا لقائم) حيث لا يكون إلا الرفع لـ(قائم). وهذا ما يبينه الجدول التالي<sup>٥٥</sup> إن

افترضنا جملة (إن زيدا لقائم فيها) الجملة الأصل:

الجدول ٤. ارتباط (فيها) باللام

تقليبات الجملة	زيد	قائم	اللام	فيها	التقديم والتأخير
إن فيها زيدا لقائم	-منصوب -اسم (إن)	-مرفوع -خبر (إن)	مرتبطة بالخبر (قائم)	-متعلقة بـ(قائم) -لغو	تقديم اللغو (فيها) على اسم (إن) وخبرها

<sup>٥٥</sup> لا يظهر الجدول الاستثناء الشعري على الأصل، هذا الاستثناء بارتباط اللام باللغو؛ واللام لا ترتبط عادة باللغو.

إن زيدا لفيها قائما	-منصوب -اسم (إن)	-منصوب -حال متعلقة باسم (إن) أو بـ(فيها)؟؟	مرتبطة بخبر (إن) وهو(فيها)	-خبر (إن) -مستقر متعلق باسم (إن)	تقديم الخبر
إن زيدا لفيها قائم	-منصوب -اسم (إن)	-مرفوع -متعلق بالجار والمجرور؟؟	مرتبطة بالخبر (فيها)	-خبر -مستقر	لا تقديم
إن زيدا فيها لقائم	-منصوب -اسم (إن)	-مرفوع -خبر (إن)	مرتبطة بالخبر (قائم)	- متعلقة بالخبر، مقدمة عليه لغو	تقديم المتعلق بالخبر- أي(فيها)- على الخبر

ومع أن سيبويه يذكر هذه الأمثلة المختلفة غير أنه لا يذكر جميع احتمالات التقديم

والتأخير كما في التراكيب التالية: (إن زيدا قائم لفيها) و(إن فيها لقائم زيدا) و(إن لفيها

زيدا قائم) و(إن لفيها قائم زيدا)...ولعل مرد ذلك أن امثلة التقديم والتأخير هذه لم ترد على لسان العرب، أو أنه ضعفها ولم يعتد بها مما يجوز الاستشهاد به أو القياس عليه.

### ٣. حروف النفي<sup>٥٦</sup>

تكون (ما) إما حجازية عاملة عمل ليس، كما في (ما عبد الله أخاك)، أو تكون تميمية نافية غير عاملة كما في (ما عبد الله أخوك). ويرى سيبويه أن (ما) التميمية أقيس اللغتين، "لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار"<sup>٥٧</sup>.

وهو لا يجيز تقديم خبر (ما) على اسمها في حال تساويهما بالتعريف، نحو (ما هذا بشر)، وأنت تعني (ما بشر هذا)<sup>٥٨</sup>، كما لا يجيز ذلك في (إن) التي لا يحسن فيها نحو (إن أخوك عبد الله) وأنت تعني (إن عبد الله أخوك). إلا أن خبر (ما) قد يتقدم منصوبا في الشعر، على ندرة، كقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم      إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

<sup>٥٦</sup> سنعالج هنا من حروف النفي (ليس) و(ما) و(لا)؛ أما (ليس) فيدرجها سيبويه مع أخوات كان ومع حروف النفي.

<sup>٥٧</sup> المصدر السابق ٥٧:١. ففي مثل (عبد الله ليس ذاهبا)، اسم ليس مضمّر، ونعد (عبد الله) مبتدأ، لا اسم (ليس).

<sup>٥٨</sup> المصدر السابق ٥٩:١. لذلك تعد (ما) هنا تميمية غير عاملة.

"وهذا لا يكاد يعرف"<sup>٥٩</sup>.

أما خبر (ليس) فيتقدم منصوبا، إن لم يكن في التركيب لبس<sup>٦٠</sup>، وهذه الظاهرة قد كان ذكرها مع (كان) في جملة (ما كان زيد ذاهبا ولا قائما عمرو). ويقاس على هذا مع (ليس)، فيمكنك القول (ليس زيد ذاهبا ولا قائما عمرو) حيث قائما خبر (ليس) المنصوب. ومن ذلك قول الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا      عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجد<sup>٦١</sup>  
حيث تقدم خبر (ليس) وهو (أكرم) على اسمها (بنو).  
أما نحو:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم      وليس كل النوى تلقي المساكين  
فقد قالتها العرب على وجهين يظهران في الجدول التالي:

---

<sup>٥٩</sup> المصدر السابق ٦٠:١.

<sup>٦٠</sup> المصدر السابق ٦١:١.

<sup>٦١</sup> المصدر السابق ٣٧:٢.

## الجدول ٥. إضمار ضمير الشأن

الجملة	ليس	كل	يلقي المساكين	التقديم والتأخير
ليس كل النوى يلقي المساكين	-نافية -عاملة في الجملة الإسنادية	اسم (ليس) مرفوع	جملة فعلية في محل نصب خبر (ليس)	لا تقديم
ليس كل النوى يلقي المساكين	-نافية فيها إضمار لضمير الشأن -غير عاملة في الجملة الاسنادية	مفعول به منصوب على (يلقي) مقدم عليه	جملة فعلية منفية	تقديم المفعول به على فعله (يلقي)

فيتقدم المفعول به (كل) المنصوب، على فعله (تلقى) في الوجه الثاني: (ليس كل النوى يلقي المساكين)، فيكون إضمار في (ليس)، وينتفي عمل (ليس) عن الجملة إلا من حيث كونها أداة نفي. ولا يجوز تقديم ما يعمل فيه الفعل الثاني (يلقي)، وهو (كل) على اسم (ليس) فلا نقول (ليس كل النوى تلقي المساكين) وأنت تريد (المساكين) اسماً للـ<sup>٦٢</sup> ليس.

<sup>٦٢</sup> المصدر السابق ٧٠:١.

كذلك تكون (ليس) أداة نفي فيها إضمار في مثل قول هشام أخي ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها      وليس منها شفاء الداء مبذول

وقع الاسم والخبر (شفاء) و(مبذول) مرفوعين على حذف ضمير الشأن، وجعل الجملة الاسمية "منها شفاء الداء مبذول" جملة اسنادية من مبتدأ وخبر، ذلك أن "الوجه أن تحمله على أن في (ليس) إضمارا وهذا مبتدأ"<sup>٦٣</sup> ؛ "ولا يجوز ذا في (ما) في لغة أهل الحجاز لأنه لا يكون فيه إضمار"<sup>٦٤</sup>. ولا يكون تقديم أو تأخير في هذا البيت إلا من حيث تقديم (منها) على المبتدأ والخبر:

الجدول ٦. معنى الإضمار في (ليس)

الجملة	ليس	منها	شفاء	مبذول
ليس منها شفاء	-نافية فيها	متعلق بالخبر	مبتدأ	خبر
الداء مبذول	إضمار	غير مستقر		

<sup>٦٣</sup> المصدر السابق ١: ١٤٧.

<sup>٦٤</sup> المصدر السابق ١: ٧١. وقد أشار سيبويه إلى حالة شبيهة مع (كان) و(إن)، فيمكن مثلا القول (ما كان فيها أحد خير منك) حيث تتضمن (فيها) معنى (مستقرا) أو (موجودا)؛ أو يمكن القول أيضا (ما كان فيها أحد خيرا منك)، من غير أن تكون (فيها) مستقرا. وحيث يكون الاستقرار فمن الأفضل التقديم-أي تقديم (فيها) إن كانت تحمل معنى الاستقرار- ويفضل التأخير في حال الإلغاء-أي عدم الاستقرار. غير أن سيبويه لا يقول بالأمر ذاته في هذا الموضع إذ لم تؤخر (فيها) في المثل الثاني، وربما هذا من الاستثناءات التي يكون فيها تقديم لا على الأصل، كتقديم (فيها) على الجملة الاسنادية المؤلفة من مبتدأ وخبر.

			-غير عاملة في الجملة الاسنادية بعدها	
--	--	--	--	--

ولا يتقدم ما يعمل فيه الآخر في (ما) كما لم يتقدم في (كان) و(ليس)، فلا يجوز في مثل (ما عبد الله ضارباً زيداً) التقديم فلا نقول \* (ما زيداً عبد الله ضارباً) وأنت تقدم (زيداً) على العامل فيه (ضارباً)؛ كما لا يجوز \* (ما زيداً أنا قاتلاً) للسبب نفسه. وبعبارة أخرى، لا يتقدم معمول خبر (ما)-زيداً- على اسمها أو خبرها في الجملتين المفترضتين أعلاه.

أما في نحو (ما كل من وافى منى أنا عارف)<sup>٦٥</sup> فتتقدم (كل) إذا نصبت فتكون (ما) تميمية غير عاملة و(كل) منصوبة بـ (عارف)<sup>٦٦</sup>. فهنا ألغى عمل (ما) لتقدم معمول الخبر (عارف) على (أنا). ولذا نميز - علاوة على الحالتين اللتين تلغيان عمل (ما) والمذكورتين في قول سيبويه: "قـ(ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في

<sup>٦٥</sup> انظر المصدر السابق ٧٢:١.

<sup>٦٦</sup> أما إن رفعت (كل) فتكون (ما) حجازية عاملة و(كل) اسم (ما) (أنا عارف) خبر (ما) وانت تضرر الهاء لـ(عارف).



معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس<sup>٦٧</sup> وصارت اللغات فيها كلغة تميم - حالة ثالثة<sup>٦٨</sup> تلغي عمل (ما) - أي تكون (ما) تميمية - هي تقدم معمول "خبرها" على "اسمها"<sup>٦٩</sup>.

والحاصل أن ضربين من التقديم يلغيان عمل (ما): الأول تقديم الاسم أو الخبر عليها، والثاني تقديم معمول الخبر على الاسم.

وتختلف (ما) عن (ليس)، وإن كانت تعمل عملها. من ذلك أن (ما) لا يجوز فيها إضمار: فتقول مثلاً (ما عبد الله ذاهباً) كما تقول (ليس عبد الله ذاهباً)؛ غير أنك لا تقول \* (عبد الله ما ذاهباً) كما تقول (عبد الله ليس ذاهباً)، إذ تحمل (ليس) معنى الإضمار، وهو الأمر الذي لا تحمله (ما). ومؤدى هذا أنه يجوز تقديم ما أصله اسم (ليس) عليها، ولا يجوز تقديم اسم (ما) عليها.

أما مثل (ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته)<sup>٧٠</sup> عند سيبويه، فتكون فيه (ما) غير عاملة، ويكون فيه (زيداً) مفعولاً به إذا جاء دليل عليه في الفعل، هو الهاء. غير أن

<sup>٦٧</sup> أي أصبحت تميمية غير عاملة لأنه القياس عند سيبويه (انظر المصدر السابق ٥٧:١).

<sup>٦٨</sup> الحالة الأولى ألا تكون (ما) في معنى (ليس)، والحالة الثانية تقديم الخبر على (ما).

<sup>٦٩</sup> وضعنا خبر (ما) واسمها بين مزدوجين لأنهما يكونان مبتدأ وخبراً في حال إلغاء عمل (ما).

<sup>٧٠</sup> المصدر السابق ١٤٥:١.

سيبويه لا يعد هذا المفعول مقدما، إذ إنه يضمن فعلا يدل عليه الفعل التالي كأنك تقول (ما ضربت زيدا ضربته).

وكما لا يجوز مثل \* (كانت زيدا الحمى تأخذ) أو (كانت زيدا تأخذ الحمى)<sup>٧١</sup> حيث يتقدم (زيدا)، كذلك لا يجوز تقديم المفعول به على فعله في الجملة المصدرة بـ (ليس) فلا نقول: \* (ليست زيدا الحمى تأخذ) أو (ليست زيدا تأخذ الحمى)؛ فلا تقدم (زيدا) على (تأخذ) ونقول (ليست الحمى تأخذ زيدا).

أما جملة (ما أنا زيدا لقيته)، فلم يقع فيها تقديم وتأخير إذ خبر (ما) هو الجملة الفعلية (زيدا لقيته) و(زيدا) هو المفعول به لفعل مقدر يدل عليه الفعل التالي (لقيته). وهذا خلاف جملة (ما أنا زيدا لقيت) حيث (زيدا) مفعول به مقدم لفعل (لقيت). نستنتج مما سبق أن بعض التقديم يبطل عمل (ليس) فيما بعدها، وذلك في مثل (ليس كل النوى تلقى المساكين).

وما يصح في (ما) يصح في (لا) أيضا، كما في قول هذبة بن الخشرم العذري:

فلا ذا جلال هبته لجلاله ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر<sup>٧٢</sup>

حيث نصب الشاعر (ذا) على المفعولية في (لا ذا ضياع هن يتركن للفقر) مقدما الاسم قبل الفعل لعدم ارتباط الفعل بضمير متصل؛ ومثل هذا قول زهير:

لا الدار غيرها بعدي الأنيس ولا بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم<sup>٧٣</sup>

<sup>٧١</sup> المصدر السابق ٧٠:١.

بنصب (الدار) على المفعولية لفعل مقدر يفسره الفعل (غيرها). والرفع في هذا أقوى كأن تقول (لا ذو جلال هبته) و(لا الدار بعدي غيرها..). "لأنهن نفي واجب يبتدأ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن"<sup>٧٤</sup>.

#### ٤. لا النافية للجنس

يقول سيبويه: "(لا) تعمل فيما بعدها فتتصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها.. ولا تعمل إلا في النكرة"<sup>٧٥</sup>.

أما من حيث التقديم والتأخير فلا يتقدم خبر (لا) النافية للجنس على اسمها، ولا يفصل بينها وبين اسمها، فلا تقول (لا فيها رجل) بل (لا رجل) أو (لا رجل فيها)<sup>٧٦</sup>.

<sup>٧٢</sup> المصدر السابق ١٤٥:١.

<sup>٧٣</sup> يرى سيبويه أن تقديم الأسماء في حروف النفي يسهل لأنها نفي لواجب (المصدر السابق ١٤٥:١)؛ فالاسم إذا مفعول به مقدم، غير أن النحويين بعده فسروا ذلك على أنه قدر فعلا مفسرا أي لا غير الدار غيرها (انظر هامش المصدر السابق ١٤٥:١).

<sup>٧٤</sup> المصدر السابق ١٤٦:١.

<sup>٧٥</sup> المصدر السابق ٢٧٤:٢.

ينقل تقدم الفاعل على فعله الموقع الإعرابي للاسم من الفاعلية إلى الابتداء<sup>٧٧</sup>، أي ينتقل (زيد) من حال الفاعلية في (يأكل زيد) إلى حال الابتداء في (زيد يأكل). غير أن سيبويه يذكر، في غير موضع، أن الفاعل قد يتقدم على فعله، ولكن هذا التقديم لا يجوز إلا في الشعر: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص". ومن هذا قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما      وصال على طول الصدود يدوم<sup>٧٨</sup>

يقول سيبويه إن "وصال" هي الفاعل مقدما على الفعل إذ إن وجه الكلام (وقل ما يدوم وصال). وقد يجوز تسويغ استعماله لفظ الفاعل من أربعة أوجه: إما من باب الإسناد، فالمبتدأ واسم (إن) واسم (كان) كلها فاعل في مصطلحه، فقد يكون يعني بالفاعل المبتدأ هنا. غير أنه لا يذكر إمكانية وقوع خبر المبتدأ في جملة فعلية<sup>٧٩</sup>، الأمر الذي يجعلنا

<sup>٧٦</sup> المصدر السابق ٢: ٢٧٦.

<sup>٧٧</sup> ولا يتحول الفاعل إلى (اسم كان) أو (إن) أو (ليس)، لأن هذه-أي (كان) و(إن) و(ليس)- عادة لا تسبق الأفعال إلا شذوذا كما في (ليس خلق الله أشعر منه) و(ليس قالها زيد): وهذا قليل لا يكاد يعرف (المصدر السابق ١: ١٤٧): أي أن جملة (كان يأكل الولد) غير جائزة في الأصل، حتى نقدم ونؤخر. ولكن بعض الاستثناء وارد، وذلك في نحو الآية (كاد تزيغ قلوب فريق منهم)؛ وهذا جائز لأن معناه (كادت قلوب فريق منكم تزيغ). المصدر السابق ١: ٧١.

<sup>٧٨</sup> المصدر السابق ١: ٣١.

نستبعد هذا الاحتمال إذ لا يمكن تقديم الفعل إن لم يكن موجودا في الأصل. أو قد يكون لورود (قلما) والواجب أن يتبعها الفعل<sup>٨٠</sup>. فلما لم يكن هذا وقلنا (قلما وصال يدوم)، كان لزاما القول بتقديم الفاعل على الفعل؛ إذ الجملة يجب أن تكون فعلية من فعل وفاعل وليست اسنادية، أي اسمية من مبتدأ وخبر. وقد يرجع هذا إلى اهتمام سيبويه بالمعنى، ولذلك كان استعمال المصطلح الذي يصف الموقع المعنوي للاسم؛ فالمبتدأ-إن كان خبره جملة فعلية- هو فاعل في المعنى. أو أنه من باب ما يحتمله الشعر، فالشعر هو موضع الضرورة، إذ يجوز فيه ما لا يجوز في سواه، وإن كنا نستبعد ذلك لأن سيبويه يبنى قاعدته على الشعر وعلى غيره مما ورد استعماله، دونما تفرقة حاسمة بينهما في معظم الأحوال.

وكذلك يجوز تأخر الفاعل على المفعول به في (ضرب عبد الله زيدا) لتصبح (ضرب زيدا عبد الله)<sup>٨١</sup>، "لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ... كان حد اللفظ أن يكون فيه [الفاعل] مقدما [على المفعول]، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم"<sup>٨٢</sup>. وذلك لأن المعنى يجيز هذا التقديم فلا

---

<sup>٧٩</sup> أي أن سيبويه لا يعطي مثلا، في باب المبتدأ والخبر، يكون فيه الخبر جملة فعلية بل هو عنده إما جملة اسمية (الولد أبوه يعيش) أو شبه جملة (الولد في البيت) أو مفردة (الولد موجود).

<sup>٨٠</sup> المصدر السابق ١١٥:٣.

<sup>٨١</sup> المصدر السابق ٣٤:١.

أعنى، وإن كان جميعا يهملهم ويعنيانهم"<sup>٨٢</sup>. وذلك لأن المعنى يجيز هذا التقديم فلا لبس، ونرى أن العناية أو إيلاء المفعول أهمية أكبر من الفاعل هو المراد في هذا الموقع، لأن المراد هو إظهار الاعتناء والاهتمام بالمضروب أكثر من الضارب؛ في حين أن المراد في (ضرب عبد الله زيدا) هو الاعتناء بالضارب فوجب تقديمه<sup>٨٣</sup>.

ولا يذكر سببويه إمكان تقدم نائب الفاعل على فعله المجهول، إلا أننا نخضع ذلك للقياس نظرا إلى العلاقة الوثيقة بين الفاعل ونائب الفاعل؛ أي أن تقدم الفاعل شعرا على فعله، يوحى بجواز تقدم نائب الفاعل على فعله المجهول في الشعر أيضا.

ويحسن التنبيه على أن نائب الفاعل هو مفعول به في الأصل، إذ يتحول الاسم من مفعول به في جملة فعلية فعلها مبني للمعلوم مثل (ضرب زيد عمرا)، إلى نائب فاعل إذا بني الفعل في هذه الجملة للمجهول، كما في (ضرب عمرو). والمفعول به قد يتقدم على فعله، كما سنرى في باب المفاعيل، لذلك ربما أن نائب الفاعل هو مفعول في الأصل - فقد يجوز إذن أن يتقدم نائب الفاعل على فعله. ولا ندري في هذا الموقع إن يجوز تقديم نائب الفاعل على فعله، حصرا في الشعر قياسا على الفاعل؛ أو أنه يجوز تقديمه في المجل، مثلما قدم المفعول به على فعله.

<sup>٨٢</sup> المصدر السابق ٣٤:١. وهذه من الجمل التي سيعلق عليها الجرجاني لاحقا في نقده لنظرية النحويين - ومنهم سببويه - في التقديم وعلاقته بالاهتمام والاعتناء. (انظر الاستنتاج).

<sup>٨٣</sup> وهنا يدخل عامل البلاغة في التقديم والتأخير.

١. المفعول به

سبقت الإشارة إلى تقدم المفعول به على الفاعل في قسم الفاعل مثل (ضرب زيدا

عمرو).

والمراد هنا هو أن المفعول به يتقدم على فعله إذا لم يتعلق آخر الفعل بما يدل على الاسم<sup>٨٤</sup> فتقول (زيدا ضربت) ليكون (زيدا) مفعولا به مقدما مبنيا على الفعل<sup>٨٥</sup>. أما في جملة (زيدا ضربته) حيث الهاء رابط دال على (زيدا) فيقدر فعل (ضربت) قبل المفعول به أي (ضربت زيدا ضربته)<sup>٨٦</sup>، ولا يكون هنا (زيدا) مفعولا مقدما بل مفعول لفعل محذوف مفسر؛ ومن ذلك الآية (إنا كل شيء خلقناه بقدر)<sup>٨٧</sup> حيث تقدر فعلا كأنك تقول (إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر). ولكن يجوز تقديم المفعول به في مثل (زيدا ضربت) حيث (زيدا) مفعول به مقدم على فعله وفاعله لأن الفاعل لم يستوف مفعوله. ولا

<sup>٨٤</sup> المصدر السابق ٧٢:١.

<sup>٨٥</sup> المصدر السابق ٨٠:١.

<sup>٨٦</sup> المصدر السابق ٨١:١-٨٣:١. وهذا من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، يذكر بعضها

د. بعلبكي، في مقالته "Arabic Grammatical Controversies and the Extant Sources", p. 6

<sup>٨٧</sup> المصدر السابق ١٤٨:١.

يخفى أن هذا التأويل من باب الصنعة النحوية التي توجب التقدير لينشأ توازن بين جملتين فعليتين اثنتين، الأولى مقدرة والثانية منطوق بها<sup>٨٨</sup>.

ويتوازي مثل (زيدا أنا ضارب)<sup>٨٩</sup> مع جملة (زيدا ضربت)<sup>٩٠</sup>، حيث يحل اسم الفاعل (ضارب) محل الفعل، لكن يظل (زيدا) -في الحالتين- مفعولا به منصوبا مقدما على العامل فيه. وذلك خلاف التقدير الحاصل في جملة (زيدا أنا ضاربه) حيث يقدر اسم فاعل قبل (زيدا)، كأنك تقول (ضارب زيدا أنا ضاربه).

وربطا بما سبق، يجوز تقدم المفعول به على فعله المعلوم، إذا سبق بحرف نفى<sup>٩١</sup> نحو (ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته)، وذلك لورود رابط يدل على الاسم المتقدم كما سبق أن أشرنا في حروف النفي.

ولم يتعرض سيبويه لاحتمال تقدم المفعول به على الفاعل إذا كان الفعل يتعدى في الجملة فعلية إلى أكثر من مفعول به نحو (ظن عمرو خالدًا أباك) فلم يذكر احتمال التقديم والتأخير، أي: (ظن خالدًا عمرو أباك) أو (ظن أباك عمرو خالدًا) أو (أباك ظن عمرو

<sup>٨٨</sup> Baalbaki, R., "Some Aspects of Harmony and Hierarchy in Sibawayhi's Grammatical Analysis", *Studia Arabica et Islamica*, American University, Beirut, 1979. pp. 7-22, esp. 8-9

<sup>٨٩</sup> الكتاب ٧٢:١.

<sup>٩٠</sup> المصدر السابق ١٤٨:١.

<sup>٩١</sup> انظر حروف النفي أعلاه.



خالدا)<sup>٩٢</sup>. وهناك ثلاث وعشرون جملة يمكن تقريعها بالتقديم والتأخير على جملة (ظن عمرو خالدا أباك)، ولعل الفیصل بین ما هو مقبول منها وما هو مردود إنما هو اللبس في المعنى. وهنا أيضا يدخل عنصر البلاغة لتحديد المعنى المراد باستخدام التركيب المناسب له.

## ٢. المفعول له

يجوز تقدم المفعول له على العامل فيه في حال دخول (أما) على الجملة، نحو (أما علما فعالم) بمعنى (أنت الرجل فهما وأدبا)<sup>٩٣</sup>. أما إذا دخلت لام التعريف مثل (أما الضرب فضارب)<sup>٩٤</sup>، فيكون تقديم (الضرب) على وجهين: أولهما أن يكون (الضرب) مفعولا به مقدما لاسم الفاعل (ضارب)، كما في قول (أما عبد الله فأنا ضارب)<sup>٩٥</sup>؛ أو يكون (الضرب) منصوبا، في وجه ثان، على أنه مفعول له مقدم مثل (أما ضربا فضارب).

<sup>٩٢</sup> الكتاب ١: ٣٩.

<sup>٩٣</sup> المصدر السابق ١: ٣٨٤.

<sup>٩٤</sup> المصدر السابق ١: ٣٨٥.

<sup>٩٥</sup> يمكن أن نقدم مفعول اسم الفاعل على العامل به ولا سيما أن لا ضمير ملحقا بـ(ضارب) يعود إلى (عبد الله) كما في قول (ما زيدا أنا ضاربه)، وهو المثل الذي تكلمنا عنه في قسم ليس.

٣. المفعول المطلق

لم يذكر سيبويه إمكان تقديم المفعول المطلق على فعله في نحو (الأكل أكلت)<sup>٩٦</sup>، ولكن القياس يرجح أنه يصح فيه ما يصح في المفعول به لعلاقة المشابهة بينهما؛ تلك العلاقة التي قد تلامس حد الالتباس في معرفة الوظيفة النحوية للمصدر في نحو (أكلت الأكل)، إذ قد يكون المصدر مفعولا به إن دل على محسوس، أو مفعولا مطلقا إن كان يراد به مجرد التوكيد.

٤. المفعول معه

يجوز سيبويه أن يتقدم المفعول معه على فعله، فنقول (والنيل أسير) لأن الفعل فيه أبدا مقدر مضمر، والظاهر لا يتقدم على المضمر. ففي نحو (أسير والنيل)<sup>٩٧</sup>، يقدر فعلا بعد الواو كأنك تقول (وأسير النيل أسير)، فيكون التركيب بتقديم الفعل المضمر على المفعول معه.<sup>٩</sup>

<sup>٩٦</sup> المصدر السابق ٣٤:١، ٥٣:١، ٣٧٨:١-٣٨١:١.

<sup>٩٧</sup> المصدر السابق ٢٩٧:١.

وهو الظرف، ورد في باب (المبتدأ والخبر) - وما أصله مبتدأ وخبر - في حال وقوع الخبر شبه جملة من ظرف ومضاف إليه.

### هـ. الحال

يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان في الجملة فعل، فاعله هو صاحب الحال مثل (راكبا مر زيد) و(راكبا مر الرجل)<sup>٩٨</sup>. ولكن لا يجوز ذلك إذا حلت شبه جملة في موضع ذلك الفعل مثل \* (قائما فيها رجل) - أو مثل \* (قائما هذا رجل) - لأن (فيها) ليست بفعل ولا تتصرف تصرفه<sup>٩٩</sup>. غير أن مثل (هذا قائما رجل) و(فيها قائما رجل)<sup>١٠٠</sup> - حيث (قائما) متعلق بـ (هذا) وبـ (فيها) - صحيح جائز أكثره في الشعر وأقله في الكلام<sup>١٠١</sup>؛ أي أن تفسير سيبويه لهذا المثال هو تفسير لجوازات شعرية لا لكلام العرب

<sup>٩٨</sup> المصدر السابق ١: ١٢٤.

<sup>٩٩</sup> غير أن فرقا آخر حاصل بين الجملتين، غير الفرق بين الفعل وشبه الجملة، هو تكثير صاحب الصفة (الرجل) في الجملة الثانية (قائما فيها رجل).

<sup>١٠٠</sup> المصدر السابق ٢: ١٢٢.

<sup>١٠١</sup> المصدر السابق ١: ١٢٤.

السائد مثل (تحت العوالي في القنا مستظلة ظباء)<sup>١٠٢</sup> والأصل فيها (تحت العوالي في القنا ظباء مستظلة)، و(لمية موحشا طلل) والأصل فيه (لمية طلل موحش)؛ وقد قدم ما أصله الصفة على الموصوف فأصبح حالا. وتفسير ذلك أن (قائما) في المثلين السابقين - (هذا قائما رجل) و(فيها قائما رجل) - لم يتقدم على ما هو مبني عليه - أي (هذا) و(فيها) - وإنما تقدم على (رجل) وهذا جائز، إذ لا يجوز أن توصف "الصفة" - أي قائم - بالاسم؛ ولا يبنى الاسم على الصفة فلا نقول \* (فيها قائما رجل) وأنت تعني بـ (رجل) صفة لـ (قائما). فإن تقدمت "الصفة" (قائم) على "الموصوف" صارت حالا<sup>١٠٣</sup>، فمثل (هذا رجل قائما) جائز، إذ (قائما) مبني على (هذا). وإذا كان لا يجوز مجيء الحال من النكرة، فلا يجوز أن يكون (قائما) مبنيا على (رجل). وتضمن (فيها) معنى الاستقرار<sup>١٠٤</sup> هو ما يسوغ هذا التقديم.

إذن، لا نتقدم الحال على عاملها الظرفي، ولهذا لا يمكن القول \* (قائما فيها رجل) قياسا على (راكبا مر زيدا). ومع أن المثلين متشابهان في القياس، إذ (فيها) هي بمنزلة (مر)، ولكنها لا تتصرف تصرف الفعل، لذلك كرهوا إجراءها مجرى الفعل. وبكلام آخر، لا نتقدم الحال على العامل في الاسم - إن لم يكن العامل فعلا - فلا نقول \* (قائما فيها رجل)، إذ (فيها) هي العاملة في الاسم. كذلك لا نقول \* (مررت قائما برجل) إذ سبقت

<sup>١٠٢</sup> المصدر السابق ١٢٣:٢.

<sup>١٠٣</sup> المصدر السابق ١٢٤:٢.

الحال (قائماً) العامل في الاسم أي حرف الجر؛ فإن نقل: "أقدم الباء" نحو \* (مررت بقائماً رجلاً)، كان هذا قبيحاً إذ لا يفصل بين الجار والمجرور<sup>١٠٥</sup>.

#### و. التمييز<sup>١٠٦</sup>

وهو نحو (امتألت ماء) و (هو أكثرهم شجاعة).

لا يقدم التمييز على فعله فلا تقول \* (ماء امتألت)<sup>١٠٧</sup>، ذلك أن معنى الفعل بمنزلة الانفعال، ولا يتعدى إلى مفعول إذ تقول (امتألت من الماء). ويعلل سيبويه ذلك بقوله إن التمييز "لا يقدم لأنه أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول"<sup>١٠٨</sup>. أي، بكلام آخر، لا يمكن تقديم التمييز وإلا أصبح مفعولاً به في المعنى والإعراب، كما لا

<sup>١٠٤</sup> راجع الاستقرار في باب المبتدأ والخبر، ص ٥-٨ أعلاه.

<sup>١٠٥</sup> المصدر السابق ١٢٤:٢.

<sup>١٠٦</sup> لا يستعمل سيبويه مصطلح "التمييز" للدلالة، بل هو يستعمل "المفعول" دون أي تحديد.

<sup>١٠٧</sup> المصدر السابق ٢٠٥:١.

<sup>١٠٨</sup> المصدر السابق ٢٠٤:١.

يتقدم التمييز على الصفة المشبهة فلا تقول \* (هو رجلا أشجع الناس) ولا \* (رجلا هو أشجع الناس) بل (هو أشجع الناس رجلا)<sup>١٠٩</sup>.

### ز. النعت

لا يقدم النعت على المنعوت فلا تقول (الكريم عبد الله في البيت) وتريد أن (الكريم) نعت لـ (عبد الله)<sup>١١٠</sup>.

ويختلف إعراب النعت إن قدم على منعوته، فقد ينصب حالا كما (قائما) في (هذا قائما رجل)<sup>١١١</sup> كما ورد في باب الحال-، أو يرفع لا على الوصفية، كما في (فيها قائم رجل)<sup>١١٢</sup>. كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم (فيها قائما رجل)،

<sup>١٠٩</sup> المصدر السابق ٢٠٥:١.

<sup>١١٠</sup> المصدر السابق ٤٢١:١.

<sup>١١١</sup> المصدر السابق ١٢٢:٢.

<sup>١١٢</sup> المصدر السابق ١٢٢:٢ يقول سيبويه: "لو حسن أن تقول (فيها قائم) لجاز (فيها قائم رجل)، لا على الصفة ولكنه لما قال (فيها قائم)، قيل له من هو؟ .. فقال رجل.. وقد يجوز على ضعفه." (المصدر السابق ١٢٢:٢).

حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا

الكلام على غير وجهه<sup>١١٣</sup>، أي أنهم جعلوا (قائما) حالا مقدما، ومنه:

وبالجسم مني بينا لو علمته شحوب وإن تستشهد العين تشهد

ولو ذكر (بيننا) بعد (شحوب) لكان نعتة وجوبا.

### ح. الاستثناء

الوجه في الاستثناء أن يكون المستثنى بدلا ولا يكون مبدلا منه، كأن تقول (ما

أتاني أحد إلا زيد)<sup>١١٤</sup>، فيكون (زيد) بدلا من (أحد)<sup>١١٥</sup>.

ولكن قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيتغير موقعه الإعرابي عن البدلية إلى

"وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى"<sup>١١٦</sup>، وهذا الوجه هو النصب على الاستثناء؛ كأن تقول

(ما فيها إلا أباك أحد) و(ما لي إلا أباك صديق). ومن ذلك:

الناس ألب علينا فيك، ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر<sup>١١٧</sup>

<sup>١١٣</sup> المصدر السابق ٣٣٥:٢.

<sup>١١٤</sup> المصدر السابق ٣٣٤:٢.

<sup>١١٥</sup> التوابع - ومنها البذل - تتبع الاسم في التعريف والتكثير، ولكن فلاحظ هنا أن (زيد) معرفة بـ (أحد) من (أحد) النكرة. ويقول سيبويه: "أنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلا، وإن شئت جعلته صفة" (المصدر السابق ٣٣٤:٢)؛ فيعد البذل (إلا زيد) وليس (زيد)، وفي حال أخرى يجوز أن يكون (زيد) صفة لـ (أحد).

فتكون (السيوف) مستثنى منصوبا، ذلك أنهم "كرهوا أن يقدم [المستثنى] قبل الاسم إلا نصبا"<sup>١١٨</sup>.

أما في نحو (ما مررت بأحد إلا زيدا خير منه) و(من لي إلا زيدا صديقا) و(ما لي إلا زيدا صديق) فقد "كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته [المستثنى] إلا نصبا"<sup>١١٩</sup>، فـ(زيدا) تقدم على الصفة في الجمل الثلاث، فكان أن نصب على الاستثناء لا على البدلية.

وقد سمع "بعض العرب الموثوق بهم يقولون (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحد) بدلا"<sup>١٢٠</sup>. ويرفع (أبوك) في مثل (ما لي إلا أبوك صديقا) كأنك تقول (لي أبوك صديقا)، وكذلك (من لي إلا أبوك صديقا) لتكون (صديقا) حالا لا صفة.

---

<sup>١١٦</sup> المصدر السابق ٢: ٣٣٥.

<sup>١١٧</sup> المصدر السابق ٢: ٣٣٦.

<sup>١١٨</sup> المصدر السابق ٢: ٣٣٧.

<sup>١١٩</sup> المصدر السابق ٢: ٣٣٧.

<sup>١٢٠</sup> المصدر السابق ٢: ٣٣٧.



تتصل الجمل الاستفهامية كثيرا بمسألة التقديم والتأخير، ذلك أن حروف الاستفهام لها حق الصدارة<sup>١٢١</sup>، والاستفهام يوجب تقدم الفعل أو الاسم أو الحرف حسب المعنى المطلوب، الأمر الذي قد يستتبع تغييرا في النمط المألوف لترتيب أجزاء الجملة. ويقول سيبويه: "إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو (هل) و(كيف) و(من) اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"<sup>١٢٢</sup>.

وبما أن لحروف الاستفهام حق الصدارة، يتقدم، في الجملة الاستفهامية، المفعول به-إن كان اسم استفهام- على الفعل والفاعل، فنقول مثلا (من تظن) فيكون (من) مفعولا به إذ تجيب على السؤال (ظننت زيدا)<sup>١٢٣</sup>؛ ونقول (أيهم رأيت) و(أعمرأ ضريت) لا (عمرأ أضريت)<sup>١٢٤</sup>، فتؤخر الفعل والفاعل لأن هذا حد الكلام<sup>١٢٥</sup>. ومن هذا المنطلق يقيح أن نقول (أيهم زيدا ضرب) إذ الأصل أن يلي (أي) الفعل<sup>١٢٦</sup>. وما يجري على (أي) في

<sup>١٢١</sup> المصدر السابق ١٢٨:٢ و ١٢٦:١.

<sup>١٢٢</sup> المصدر السابق ١١٥:٣؛ انظر ٩٨:١ و ١٤٤:١ و ١٤٥:١.

<sup>١٢٣</sup> المصدر السابق ١٢٦:١. يذكر سيبويه الفعل هكذا في الماضي جوابا على فعل مضارع.

<sup>١٢٤</sup> المصدر السابق ١٢٨:١.

<sup>١٢٥</sup> المصدر السابق ١٢٦:١. وعبرة 'هذا حد الكلام' كثيرا ما ترد عند سيبويه. وسنعلق عليها في خلاصة البحث؛ إذ ما هو حد الكلام؟ وعلى أي أساس يبنيه سيبويه؟

(أيهم زيدا ضرب) إذ الأصل أن يلي (أي) الفعل<sup>١٢٦</sup>. وما يجري على (أي) في هذا الباب، يجري كذلك على (أين)، و(من)، و(ما الاستفهامية)، و(متى)، و(كيف)، و(كم)<sup>١٢٧</sup>... إلخ. ففي (من أمة الله ضربها) و(ما أمة الله أتاها) و(متى زيدا رأيت) "أن يلي هذه الحروف الفعل أولى"<sup>١٢٨</sup>. ونرى اهتمام سيبويه بالمعنى في باب الاستفهام - كما في غيره من الأبواب - من خلال تفرقه بين (هل) وألف الاستفهام، فيقول: "إن هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك/ إذا قلت: هل تضرب زيدا، فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع، وقد تقول أتضرب زيدا وأنت تدعي أن الضرب واقع"<sup>١٢٩</sup>.

ويصح نحو (زيد كم مرة رأيت) عند سيبويه، إلا أنه يصف القول (زيد كم مرة رأيت) بأنه "ضعيف، إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف في قوله: (كله لم أصنع)"<sup>١٣٠</sup>.

<sup>١٢٦</sup> المصدر السابق ١٤٦:١.

<sup>١٢٧</sup> راجع المصدر السابق ١٧٥:٣ و١٤٦:١.

<sup>١٢٨</sup> المصدر السابق ١٢٧:١. لا يشير سيبويه هنا - وإن كان يذكر لاحقا أمثلة قد تكون مشابهة - إلى وجوب تعلق الضمير المتصل بالفعل في حال تأخير الفعل. ففي (ما أمة الله أتاها) تقدمت (أمة الله) على الفعل، ولكن نجد أن الـ(ها) المتعلقة بالفعل هي المفعول به، بينما تقدم (أمة الله) على (أتاها) ليس ضمن التقديم والتأخير إذ إن سيبويه يضمن فعلا قبل (أمة الله) تفسيره (أتاها)، انظر المصدر السابق ١٠١:١.

<sup>١٢٩</sup> المصدر السابق ١٧٥:١-١٧٦:١.

<sup>١٣٠</sup> المصدر السابق ١٢٧:١، والمثل الأخير ورد في ٨٥:١: قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع.

ولا يجوز سيوييه نحو \* (زيذا هل رأيت) لأنك تريد معنى الهاء<sup>١٣١</sup> فترفع (زيد)،

"لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف

الاستفهام.../فتجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء. ولو أراوا الأعمال لما ابتدءوا

بالاسم... فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول، ثم يكون على حاله إذا

جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر<sup>١٣٢</sup>.

وتقول (أزيذا لقيت أم بشرا) - مقدما المستفهم عنه الذي هو مفعول به- كما تقول

(أزيد عندك أم عمرو). ويتقدم هنا الاسم على الفعل أو على شبه الجملة لأنك تسأل عن

الاسم- أكان فاعلا أو مفعولا أو خبرا- لا عن الفعل الذي هو واقع، لذلك كان تقديم الاسم

أحسن... إنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد

أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول، فصار الذي لا

تسأل عنه بينهما<sup>١٣٣</sup>. وقد يجوز تقديم الفعل فتقول (ألقيت زيذا أم عمرا) أو تقديم شبه

الجملة فتقول (أعندك زيد أو عمرو)، لكن تقديم الاسم أحسن<sup>١٣٤</sup> إذ هو المستفهم عنه.

<sup>١٣١</sup> راجع باب المفعول به، ص ٣٦ أعلاه.

<sup>١٣٢</sup> الكتاب ١: ١٢٧ و ١: ١٢٨.

<sup>١٣٣</sup> المصدر السابق. ٣: ١٧٠.

<sup>١٣٤</sup> المصدر السابق ٣: ١٧٠.

وتقدم الفعل أحسن إذا أردت الاستفهام عنه فتقول (أضربت زيدا أم قتلته) لأن الاستفهام واقع حول الفعل لا حول الاسم. ومرجع هذا كله إلى المعنى الذي يريد المتكلم أن يعبر عنه.

وتعامل (أي) و(من) وأخواتهما -في هذا الموضع- معاملة الهمزة فتقول (أيهم تضرب أو تقتل) و(من يأتيك أو يحدثك)، إلا أن الاستفهام هنا هو عن الاسم-المفعول<sup>١٣٥</sup>. ولا تقول (ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا) بالمعنى ذاته لـ(أزيدا لقيت أو عمرا أو خالدا)، فتقديم الفعل وتأخير الاسم في الأول للسؤال عن الفعل بمن وقع، بمعنى (هل لقيت أحد الثلاثة؟) فيمكن الإجابة على السؤال بـ(لا، لم ألق أيهم)؛ في حين أن الاستفهام في المثل الثاني يكون عن الشخص الذي التقيته، والتقى واقع، كأنك تسأل (من من الثلاثة لقيت؟) فتجيب (لقيت زيدا) أو (لقيت عمرا)...<sup>١٣٦</sup>، فيقدم المستفهم عنه أكان فعلا كما في جملة (ألقيت زيدا أو عمرا)، أو اسما كما في جملة (أزيدا لقيت أو عمرا).  
وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤخر وإن كانت أضعف<sup>١٣٧</sup> فتقول (أزيد عندك أو عمرو) و(أزيد أو عمرو عندك).

وكذلك يرى سيبويه أن تقديم الاسم أحسن في (أضربت زيدا أو عمرا) لأن هذا "لا يجيء إلا على معنى أيهما"<sup>١٣٨</sup> فالأحسن قول (أزيدا ضربت أو عمرا)<sup>١٣٩</sup>.

<sup>١٣٥</sup> المصدر السابق ١٧٥:٣

<sup>١٣٦</sup> المصدر السابق ١٧٩:١

## II. التقديم والتأخير عند النحويين اللاحقين لسيبويه

بدأ المصطلح والتقسيم اللغوي يتضحان أكثر فأكثر مع النحويين اللاحقين لسيبويه.

ومع تطور الدراسة النحوية، بدأ اهتمام النحويين بالتخريج اللفظي يتعاظم على حساب المعنى. غير أن الإطار الذي وضعه سيبويه ظل طاغياً<sup>١٣٧</sup>؛ حتى إنك ترى تأثير كثير من النحويين به إلى حد أنهم اقتبسوا في كتبهم النحوية جملاً تحليلية أو تفسيرية من الكتاب، دون إرجاعها إلى مصدرها. وسنعطي فيما يلي مثلاً عن باب واحد في التقديم والتأخير مقارنين بين سيبويه (ت ١٧٠هـ) من جهة، وبين المبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) من جهة أخرى. وهذا الباب هو باب المبتدأ والخبر.

فالمبرد مثلاً كان كما كان سلفه سيبويه، يبدي اهتماماً بالمعنى أكثر مما سوف نرى عند المتأخرين. يقول المبرد، في باب الاسناد، إن على المبتدأ أن يكون معرفة أو ما يقارب المعرفة من النكرات<sup>١٣٨</sup>، وإن على الجملة الاسنادية أن تفيد السامع شيئاً<sup>١٣٩</sup>،

<sup>١٣٧</sup> المصدر السابق ١: ١٨٠.

<sup>١٣٨</sup> المصدر السابق ١: ١٨٠.

<sup>١٣٩</sup> إن اهتمام سيبويه الدقيق بالمعنى في باب الاستفهام يظهر أيضاً من خلال تدقيقه حتى في استعمال حرف العطف، فمعنى (أو) يختلف عنده عن (أم) ولكل استعماله. أنظر المصدر السابق ٣: ١٧٩ - ١٨٠: ٣.

<sup>١٤٠</sup> انظر Bohas, G., Guillaume, J.-P., Kouloughli, D.E., *The Arabic Linguistic Tradition*, Routledge, London and New York, 1990. p. 31.

<sup>١٤١</sup> المبرد، المقتضب ٤: ١٢٧. ومقاربة النكرات للمعرفة هو ما يفصله شرح ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر.

ويؤكد على إفادة الجملة لمعنى معين، وهذا ما كان قد قال به سيبويه. فلا يحسن مثل (رجل ذاهب)، "حتى تعرفه بشيء"<sup>١٤٣</sup>. ويستعمل المبرد الجملة نفسها التي يستخدمها سيبويه<sup>١٤٤</sup> في تحديد الخبر حيث يقول: إن "خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى"<sup>١٤٥</sup>، أو يكون له نكر.

أما تقديم المبتدأ عند المبرد فيكاد يخضع للشروط نفسها التي يخضع لها التقديم عند سيبويه. فكما يجوز (قائم زيد) عند سيبويه، كذلك يجوز (منطلق زيد) عند المبرد إن قلت بابتداء زيد وتقديم الخبر<sup>١٤٦</sup>. وتقول على هذا: (غلام لك عبد الله)، و(ظريفان أخواك)، و(حسان قومك)<sup>١٤٧</sup>، وأنت تريد كلا من (عبدالله) و(أخواك) و(قومك) مبتدأ مؤخراً على خبره.

غير أن المبرد يجيز وقوع الجملة الفعلية خبراً؛ في حين أن سيبويه لا يولي الأمر الأهمية ذاتها، إذ لا نراه يذكر منع وقوع الخبر في جملة فعلية أو إجازته. وفي مثل (عبد

<sup>١٤٢</sup> المصدر السابق ١٢٧:٤.

<sup>١٤٣</sup> الكتاب ٣٢٩:١.

<sup>١٤٤</sup> المصدر السابق ١٢٧:٢.

<sup>١٤٥</sup> المقتضب ١٢٧:٤.

<sup>١٤٦</sup> المصدر السابق ١٢٧:٤.

<sup>١٤٧</sup> المصدر السابق ١٢٧:٤.

الله قام)، يرى المبرد أن (عبد الله) مبتدأ، لا فاعلا مقدما على فعله كما أجاز سيبويه في الشعر؛ وأن (قام) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ<sup>١٤٨</sup>.

كذلك يجوز، عند المبرد، تقديم معمول الخبر على المبتدأ فتقول (زيدا عمرو ضارب) و(عبد الله زيد ضارب) و(عبد الله جاريتك أبوها ضارب)؛ فـ(ضارب)، يقول المبرد، "يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل. فالتقديم والتأخير في الفعل، وما كان خبرا للأول - مفردا أو مع غيره - فمجرها واحد." <sup>١٤٩</sup> ذلك "أن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله" <sup>١٥٠</sup>.

ومؤدى هذا أننا لا نرى اختلافا بين آراء سيبويه وآراء المبرد في التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، باستثناء إيراد المبرد أمثلة لخبر واقع في جملة فعلية، وهو أمر لم يوله سيبويه عناية خاصة.

ويبرز من النحاة المتأخرين ابن عقيل في القرن السابع، مع فارق زمني بينه وبين سيبويه يقارب الستة قرون. هذا البعد الزمني يترافق مع تغيير هائل في أسلوب العرض النحوي. فسيبويه ينثر مواد النحو في كتابه دون تبويب موضوعي قاطع، وإن كان يطلق على كل موضوع يعالجه اسم "باب"؛ وقد ينظر في مسألة نحوية واحدة في أكثر من باب واحد. أما ابن عقيل فالمادة النحوية عنده تتدرج في تقسيمات شديدة

<sup>١٤٨</sup> المصدر السابق ٤: ١٢٨.

<sup>١٤٩</sup> المصدر السابق ٤: ١٥٦.

الوضوح، ولعل سبب ذلك أن الغرض الأول لكتابه هو أن يكون مرجعا تعليميا يجمع بين البساطة والاستيعاب. وسنأخذ شرح ابن عقيل نموذجا من نماذج النحو المتأخر، ونذكر جملة من المسائل التي تعرض لها، إظهارا لعناية المتأخرين بأمور ثلاثة لم يعن بها النحويون الأولون هذه العناية.

أول هذه الأمور هو ترتيب المادة ترتيبا يسهل على المتعلم تناولها. فإننا نرى ابن عقيل يرتب مادة النحو في أبواب منها باب المبتدأ والخبر، أو باب كان وأخواتها، أو باب إن وأخواتها... وفي باب المبتدأ والخبر ينظم "أبوابا صغرى" كالتعريف بالمبتدأ وأحواله، والتعريف بالخبر، أحوال التقديم، أحوال التأخير. وإلى جانب هذا الترتيب، يستخدم ابن عقيل التقسيم الرقمي، فيعرض مثلا: خمسة مواضع لوجوب تأخير الخبر، وخمسة مواضع لجواز تقديم الخبر، وأربعة مواضع لوجوب تقديم الخبر. ويعطي في هذه الأبواب الصغرى مثلا على كل حالة من الأحوال فيجيء الشرح متسلسلا في خطوات متسمة بالتتالي والتدرج والتقسيم.

وثاني هذه الأمور هو التفصيل في كل مسألة من المسائل. ففي باب المبتدأ والخبر بجملته، يعطي ابن عقيل تفاصيل وقوع الخبر مفردة : جامدة كانت أو مشتقة؛ أو وقوعه في جملة تكون هي الخبر في المعنى أو لا: أكانت اسمية أو فعلية؛ أو وقوعه في شبه جملة. وهو يفصل الأمثلة في كل هذه الأحوال. كذلك في باب التقديم والتأخير في



المبتدأ والخبر، نرى ابن عقيل يفصل مسائل الوجوب والجواز تفصيلاً دقيقاً. وسنرى هذين الأمرين -أي التفصيل والترتيب- في عرضنا مسألة التقديم والتأخير عند ابن عقيل. أما الأمر الثالث الذي عني به ابن عقيل فهو اظهار الآراء المختلفة في المسائل؛ كقول الأخفش والكوفيين بإجازة نحو (قائم الزيدان) على اعتبار (قائم) مبتدأ واعتبار (الزيدان) فاعلاً سد مسد الخبر... وهو محمول عند غيرهما على باب التقديم والتأخير. ومن ذلك أيضاً ذكره عدم إجازة قوم تقديم (قاما) في مثل (الزيدان قاما)، فيردون نحو (قاما الزيدان)<sup>١٥١</sup>.

وسنأخذ مثالا على ما يظهر الترتيب والتفصيل عند ابن عقيل، باب التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:

يقول ابن عقيل إن "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف"<sup>١٥٢</sup>.

ولكن ابن عقيل يجيز تقديم الخبر على المبتدأ المعرفة إن لم يكن اللبس واقعا نحو (قائم زيد) و(قائم أبوه زيد) و(أبوه منطلق زيد) و(في الدار زيد) و(عندك عمرو)؛ أي أن التقديم يجوز في الحالات التالية:

أولاً: إذا كان الخبر مفرداً، نحو (قائم زيد)؛

<sup>١٥١</sup> شرح ابن عقيل ١: ١٨٨.

<sup>١٥٢</sup> المصدر السابق ١: ١٨٣.

ثانياً: إذا كان الخبر عاملاً فيما بعده والفاعل، الذي هو الخبر، ومعموله مقدمان على المبتدأ، والمعمول مرتبط بضمير يرجع إلى المبتدأ الواقع بعده، مثل (قائم أبوه زيد)؛  
ثالثاً: إذا كان الخبر جملة اسمية من مبتدأ وخبر مرتبطة بضمير يرجع إلى المبتدأ المؤخر، نحو (أبوه منطلق زيد)؛

رابعاً، إذا كان الخبر شبه جملة من جار ومجرور، أي مثل (في الدار زيد)؛  
خامساً، إذا كان الخبر شبه جملة من ظرف ومضاف إليه، نحو (عندك عمرو).  
ويستشهد ابن عقيل، لتدعيم قوله بجواز تقديم الخبر على المبتدأ، بمثال أورده سيبويه: (مثنوء من يشنؤك). غير أن المهم أن ابن عقيل يقول بجواز تقديم الجملة الفعلية الواقعة خبراً على المبتدأ مثل (قام أبوه زيد) حيث (زيد) مبتدأ مؤخر و(قام أبوه) خبر مقدم؛ وذلك ما لم يذكره تفصيلاً النحويون السابقون، وإن كان هذا ليس دليلاً على عدم تسويغهم له وسماحهم به. ومن ذلك القول:

قد تكلت أمه من كنت واجده      ويات منتشبا في برثن الأسد

حيث وقعت الجملة الفعلية (قد تكلت أمه) خبراً مقدماً للمبتدأ المؤخر (من). ولكن هذا التقديم - كما يظهر - هو على شرطين: أولها أن يكون الفاعل ظاهراً غير مضمّر، وثانيها أن يكون الفاعل مربوطاً بضمير راجع إلى المبتدأ. وما سبق جائز أيضاً في حال استبدال الفعل باسم الفاعل - مع بقاء الشرطين نفسيهما - مثل (قائم أبوه زيد). غير أننا نلاحظ في

نحو (قائم أبوه زيد) أن تقديمين اثنين قد وقعا: الأول تقديم خبر (زيد) عليه، وهذا مشابه للفعل في جملة (قام أبوه زيد)؛ والثاني تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ (أبوه).<sup>١٥٣</sup>

أما نحو (أبوه منطلق زيد)، فـ(أبوه منطلق) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (زيد)؛ ومنه قول الشاعر:

إلى ملك ما أمه من محارب      أبوه، ولا كانت كليب تصاهره<sup>١٥٤</sup>  
حيث (أبوه) مبتدأ مؤخر، خبره الجملة الاسمية (ما أمه من محارب)<sup>١٥٥</sup>.

ويجيز ابن عقيل أيضا تقديم الخبر على المبتدأ النكرة إن كان للنكرة مسوغ<sup>١٥٦</sup>، وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو (عندي رجل ظريف)<sup>١٥٧</sup>.

<sup>١٥٣</sup> (أبوه) متنازع عليه قد نعه فاعلا لاسم الفاعل (قائم)، وفي هذه الحالة لا تقديم في الجملة؛ أو قد نعه مبتدأ فيكون التقديم واقعا.

<sup>١٥٤</sup> المصدر السابق ١: ١٨٤.

<sup>١٥٥</sup> يعود الضمير في (أمه) إلى الأب، في حين أن الضمير في (أبوه) يعود إلى الملك.

<sup>١٥٦</sup> أن يكون للنكرة مسوغ أي أن تفيد. ويذكر ابن عقيل في شرحه للألفية أربعة وعشرين موضعا تكون فيه النكرة مفيدة؛ يذكر من ابن مالك من هذه المواضع ستة فقط. انظر المصدر السابق ١: ١٧٤-١٨١. وهذا البيت (إلى ملك ما أمه من محارب أبوه...)، هو من الأمثلة التي يذكرها البلاغيون للدلالة على التعقيد اللفظي. انظر الجرجاني (أسرار البلاغة، ص ٦٦-٦٧): "وما كان من الكلام معقدا موضوعا على التأويلات المتكلفة فليس ذلك بكثرة وزيادة في الاعراب بل هو بأن يكون نقصا له ونقضا أولى، لأن الاعراب هو أن يعرب المتكلم عما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس، والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائل عن الاعراب زائغ عن الصواب".

<sup>١٥٧</sup> شرح ابن عقيل ١: ١٩٣.

تلك هي مواضع يجوز فيها تقديم الخبر، أما ما يجب فيه تأخير الخبر - عند ابن

عقيل - فخمسة مواضع:

"الأول هو أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التثكير، ولا ميبين للمبتدأ من

الخبر، نحو (زيد أخوك) و(أفضل من زيد أفضل من عمرو)<sup>١٥٨</sup>، فالمقدم (زيد) هو

المبتدأ، والمؤخر هو الخبر. فلو قلت (أخوك زيد)، لكان (أخوك) المبتدأ "إذ لا دليل يدل

على أن المتقدم خبر"<sup>١٥٩</sup>. ولو وجد الدليل لجاز تقديم الخبر مثل:

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فمعلوم أن المراد (بنو أبنائنا بنونا)، أي أن أحفادنا كأبنائنا، لا أن أبنائنا كأحفادنا.

والموضع الثاني الواجب فيه تأخير الخبر هو أن يكون فعلا لو قدم لكان ما أصله

مبتدأ فاعله، إذ يكون الخبر في هذه الحالة "فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا، نحو (زيد

قام)<sup>١٦٠</sup>. ولو قدمنا الجملة الفعلية الواقعة خبرا فقلنا (قام زيد)، لكان (زيد) فاعل (قام)، لا

مبتدأ مؤخرًا.

غير أن تقديم الجملة الفعلية الواقعة خبرا جائز في حالتين: الأولى إن كان الفعل

يرفع ظاهرا - وهذا قد سبق ذكره - مثل (زيد قام أبوه)، فيجوز (قام أبوه زيد) على كون

(قام أبوه) خبرا مقدما. والحالة الثانية أن يرفع الفعل ضميرا بارزا نحو (الزيدان قاما)،

<sup>١٥٨</sup> المصدر السابق ١: ١٨٧.

<sup>١٥٩</sup> المصدر السابق ١: ١٨٧.

<sup>١٦٠</sup> المصدر السابق ١: ١٨٨.

فيجوز - وإن كان قد منعه قوم ، كما يذكر الشارح - تقديم جملة (قاما) على كونها خبرا إذ  
إن الفعل قد رفع ألف التثنية ضميرا فاعلا<sup>١٦١</sup>.

أما ثالث حال يقتضي تأخير الخبر فهو حصر الخبر بـ (إنما)، نحو (إنما زيد  
قائم)، أو بـ (إلا) نحو (ما زيد إلا قائم)، فوجب تأخير الخبر إلا شذوذا في الشعر كقول  
الكميت بن زيد الأسدي:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟  
والأصل (هل المعول إلا عليك)<sup>١٦٢</sup>، وإن كنا نرى أن التقديم في مثل هذا التركيب ليس  
للضرورة فحسب، إذ إن فيه تأكيدا على أن المعول هو على المخاطب لا على أحد سواه.  
ورابعا يجب تأخير الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء، مثل (لزيد  
قائم) فلا نقول (قائم لزيد) لأن للام الابتداء الصدارة. غير أن الشعر هو موضوع  
الضرورة وقد يجيء فيه ما يخالف الاستعمال السائد، كما في قول:

خالي لأنت، ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فـ(خالي) خبر (أنت) المتقدم.

والموضع الأخير الذي يجب فيه تأخير الخبر هو أن يكون المبتدأ له الصدارة في  
الكلام كأسماء الاستفهام نحو (من لي منجدا)<sup>١٦٣</sup>؛ حيث (من) مبتدأ، و(لي) خبر.

<sup>١٦١</sup> المصدر السابق ١: ١٨٨.

<sup>١٦٢</sup> المصدر السابق ١: ١٩٠.

أما ما يتقدم فيه الخبر وجوبا عند ابن عقيل، فهو أربعة مواضع:

الأول "أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار

ومجرور"<sup>١٦٤</sup> نحو (عندك رجل) و(في الدار امرأة).

والثاني، "أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر". فلا يجوز

تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة"<sup>١٦٥</sup> نحو (في الدار صاحبها):

فـ(في الدار) خبر مقدم لأن في المبتدأ المؤخر ضمير يعود إلى الدار. ومنه قول

الشاعر:

أهابك أجلا لا، وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيبها

فـ(حبيبها) مبتدأ مؤخر لاتصاله بضمير (ها) يعود على الخبر (ملء عين).<sup>١٦٦</sup>

والثالث، أن يكون الخبر مما يستوجب التصدير كأسماء الاستفهام نحو (أين زيد)

و(أين من علمته نصيرا).

<sup>١٦٣</sup> المصدر السابق ١: ١٩١.

<sup>١٦٤</sup> المصدر السابق ١: ١٩٣.

<sup>١٦٥</sup> المصدر السابق ١: ١٩٣-١: ١٩٤.

<sup>١٦٦</sup> يفسر ابن عقيل الفرق بين المثلين (في الدار صاحبها) و(ضرب غلامه زيدا) حيث الضمير في المثل الثاني يعود على متأخر لفظا ورتبة؛ يقول إن الفرق بينهما "أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة (ضرب غلامه زيدا) بخلاف مسألة (في الدار صاحبها)، فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف". المصدر السابق (١: ١٩٥). أي أن العامل في (زيدا) و(غلام) هو

والرابع أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إنما) أو (إلا) نحو: (إنما في الدار زيد)

و(ما في الدار إلا زيد)<sup>١٦٧</sup>.

نرى مما سبق عرضه الفرق في التفصيل بين المبرد وابن عقيل. ففي حين أخضع المبرد التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر للشروط نفسها تقريباً الواردة عند سيبويه، أفاض ابن عقيل في التفصيل المسهب، وأكثر من الأمثلة المتعلقة بجواز التقديم أو وجوبه أو وجوب التأخير، هذا علاوة على تركيز المفاهيم وتقسيمها تقسيماً يسهل درسها وترتيبها في أبواب وفصول مرقمة ممثل عليها، عند اللاحق. وذلك أن ابن عقيل - بخلاف سيبويه والمبرد - لم يكن همه الأخذ عن الأعراب، بل هو كان يكمل ما بدأه أسلافه بأن يأخذ المادة التي جمعها سيبويه وغيره من الأوائل ويعيد ترتيبها وتبويبها وشرحها حتى يبرز وجهها لطالبها. وهذا خلاف سيبويه الذي يدرك قارئه ما كان يواجهه في تلك المرحلة المبكرة من التأليف النحوي، أعني، جمع المادة ومحاولة الخروج منها بنظرية نحوية لا تكفي بعرض الظاهرة بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتحاول تسويغها وتعليلها والاحتجاج لها. وذلك الفرق بين سيبويه وسائر المتأخرين أمر طبيعي يرد إلى تقدم هذا العلم وتطور الدراسة اللغوية والتركيز عليها تفصيلاً.

ومع أننا حصرنا عرضنا، في التقديم والتأخير عند النحويين السابقين لسيبويه،

ببواب المبتدأ والخبر، فإن من المفيد أن نذكر أن هذا الباب إنما هو نموذج واحد لهذه

مشترك، وهو الفعل ضرب الذي رفع (غلام) فاعلاً ونصب (زيداً) مفعولاً به؛ وهذا مختلف في مثل (في الدار صاحبها) إذ العامل في (صاحب) هو الابتداء الذي يختلف عن (في الدار) العائد إليها الضمير.

<sup>١٦٧</sup> المصدر السابق ١: ١٩٥.

المقارنة وأن سائر الأبواب النحوية تظهر -إجمالاً- مثل هذا الفرق بين إمام النحاة سيبويه والمتأخرين من شراح الألفية وأصحاب المطولات النحوية مثلاً.

### III. التقديم والتأخير عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)

سنعرض بإيجاز فيما يلي نظرة ابن جني في التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر. ذلك أن ابن جني عرض في كتاب الخصائص رأيه الذي يقع في منزلة بين النحو والبلاغة، إذ يعرض ذلك من ضمن نظريته في اللغة عامة.

يأتي ابن جني في الخصائص بقسمة جديدة لم يسبق إليها -فيما نعلم- إذ يقول بنوعين من التقديم والتأخير، "أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطراب"<sup>١٦٨</sup>. وعنده أن تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ جائز صحيح نحو (قائم أخوك) و(في الدار صاحبك)<sup>١٦٩</sup> أكان الخبر مفرداً أو شبه جملة. ولا يجوز -في رأيه- تقديم الفاعل على الفعل<sup>١٧٠</sup>، لذلك لا يمكن تقديم الجملة الفعلية الواقعة خبراً على المبتدأ ذلك أن "ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"<sup>١٧١</sup>.

<sup>١٦٨</sup> الخصائص ٢: ٣٨٢.

<sup>١٦٩</sup> المصدر السابق ٢: ٣٨٢.

<sup>١٧٠</sup> المصدر السابق ٢: ٣٨٤.



والملاحظ أن ابن جني يصوغ القاعدة على نحو صارم يكاد يقارب الاطلاق. ومما

يدل على ذلك عبارته: "ليس في الدنيا.."، وذلك بقصد استبعاد الشاذ أو منعه.

ونرى أيضا أن ابن جني يعرض لمسألة التقديم والتأخير في الجملة الاسنادية من مبتدأ وخبر من خلال ثلاثة أمثلة فقط. وهذا خلاف التفصيل والأمثلة الكثيرة التي أوردها ابن عقيل وسيبويه والمبرد، لأن غرض هؤلاء جميعا هو دراسة المسألة نحويا في حين أن ابن جني -كما ذكرنا- يجيء بالمسألة في إطار عرضه لجملة من قضايا اللغة والفكر في كتابه "الخصائص".

---

<sup>١٧١</sup> المصدر السابق ٣٨٥:٢. و بما أن الخبر مرفوع مقدم على المبتدأ، فإن ابن جني يبرر ذلك بقوله: "فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينقض... ولو كان مرفوعا بالمبتدأ وحده لم يجز تقديمه على المبتدأ". (المصدر السابق ٣٨٥:٢).

## الفصل الثالث

### التقديم والتأخير في البلاغة عند الجرجاني<sup>١٧٢</sup>

يتضمن هذا الفصل تفصيلاً لنظرية الجرجاني في مسألة التقديم وتركيزه على تأثير التقديم في معنى الجملة ودلالاتها. وإن كنا لن نعرض في هذا الفصل مقارنة مفصلة بين سيبويه والجرجاني، فذلك أننا نضمن هذا الأمر الخلاصة بعد أن تكون أمور التقديم في نظرية الجرجاني قد عُرِضت وتوضّحت، فيسهل علينا الاستنتاج من دون وجوب تفسير الظواهر تفسيراً مسهباً ضمن المقارنة.

يقول د. بعلبكي<sup>١٧٣</sup> إنَّ الفصل التام بين النحو والبلاغة هو أمرٌ غير واقعي ولا يجب توقُّعه؛ إذ إنَّ كلا العلمين من حيث حدُّهما يُعْنَيَان بالجملة - لا بالكلمة - مركزاً لاهتمامهما. ويقول Sweity<sup>١٧٤</sup> إنَّ الجرجاني عالج ستة عناصر بلاغية، هي التي تجعل نصّاً أبلغ من نصٍّ آخر، وهي:

---

<sup>١٧٢</sup> سنأخذ الجرجاني مثلاً عن البلاغيين لسببين اثنين: الأول أن البلاغة وصلت قمّتها على يد الجرجاني (البلاغة عند السكاكي، ص ٩٨)، والثاني لأنَّ اللاحقين، ولا سيّما السكاكي، لم يخرجوا، في الأعمّ الغالب، عمّا كتب الجرجاني (قارن مفتاح العلوم: السكاكي، ص ٨٦-١٣٦) في التقديم والتأخير؛ وقد كان الجرجاني أهمّ من أثروا في السكاكي (البلاغة عند السكاكي، ص ٢١٥).

<sup>١٧٣</sup> Baalbaki, R., "The Relations Between Nahw and Balagha", ZAL, 1983. p. 7

<sup>١٧٤</sup> , Sweity, A, *Aspects of Clause Structure in Arabic*. Indiana University linguistic Club, Bloomington, 1992. p. 5

- نحو الجملة.
- علاقة الألفاظ بالمعاني.
- مقاييس جمالية في اختيار نص أدبي ما.
- أهمية دور اللغة في التواصل.
- أهمية السياق العام في عملية التواصل.
- ترتيب عناصر الكلام لتؤلف نصا.

نرى من هذا أن أول العناصر في تحديد بلاغة نص ما هو نحوية (grammaticality)

هذا النص.

ولئن كان الجرجاني يعتمد على قواعد النحو أحيانا، فإنه يربط النظم في الجملة بالمعنى الذي يعطي الجملة مبناها الشكلي من حيث التقديم والتأخير. ويدل على ذلك قوله: "إن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وإن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس".<sup>١٧٥</sup> فترتيب الكلمة نحويا إنما هو موقعها في الجملة، والموقع يعتمد على المعنى. وأما تعريف الجرجاني للنظم فهو "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها". نرى من هذا أن الجرجاني حريص على معرفة مناهج النحو والعمل بمقتضاها وعدم الإخلال بها. وهذا ما يدفعنا إلى القول إن اعتراض الجرجاني على بعض الأمور النحوية إنما هو اعتراض على النحويين لا على النحو ذاته،

---

<sup>١٧٥</sup> دلائل الإعجاز ص ٣١.

وهذا ما سنراه فيما يلي، ولا سيما أن للجرجاني مؤلفات نحوية خالصة، كالمقتصد والعوامل المائة. ويقول د. أحمد مطلوب<sup>١٧٦</sup> في ذلك: "يختلف منهج [الجرجاني] عن منهج النحاة... كما يختلف في فهمه وتفسيره لهذه الأساليب اختلافا كبيرا، فقد أعطى هذه الموضوعات حياة فقدتها على يد الذين قللوا من قيمة النحو وزهدوا فيه أو نظروا إليه نظرة ضيقة تنحصر في الاعراب والبناء".

يرى الجرجاني إذا أن النظم هو ترتيب الكلم، ولذلك فالتقديم والتأخير دور بارز في نظريته؛ إلى جانب أن التقديم والتأخير "باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف".<sup>١٧٧</sup> والتقديم عنده على وجهين: تقديم على نية التأخير وذلك أن يظل المقدم على حكمه النحوي كأنه آخر، ومثال ذلك أمران:

- تقديم الخبر على المبتدأ كقول (منطلق زيد) فيظل (منطلق) خبرا مرفوعا وإن قدم.
- تقديم المفعول على الفاعل كمثل (ضرب عمرا زيد) فيظل (عمرا) مفعولا به منصوبا وإن تقدم على الفاعل.

<sup>١٧٦</sup> عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، مطلوب، ص ٦٠.

<sup>١٧٧</sup> دلائل الإعجاز ص ٦٢.

أما الوجه الثاني للتقديم عند الجرجاني، فهو تقديم لا على نية التأخير، وفي هذا النوع ينتقل حكم المقدم إلى غير حكم ويختلف إعرابه.<sup>١٧٨</sup> ونضرب مثلاً على هذا الوجه، المثلين التاليين:

• تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، فيحتمل أي منهما أن يكون المبتدأ. ذلك أن نقول (زيد المنطلق) على أن يكون (زيد) المبتدأ، ونقول (المنطلق زيد) على أن يكون (المنطلق) مبتدأ. وتقديم زيد، في المثل الأول، جعله مبتدأ؛ في حين أن تأخيره في المثل الثاني غير إعرابه إلى خبر.

• أما المثل الثاني فهو قول (ضربت زيدا) و(زيد ضربته). هذا التقديم لـ(زيدا) ينقل إعرابه من مفعول به في الجملة الأولى، إلى مبتدأ في الجملة الثانية حيث يشتغل الفعل بضمير زيد.<sup>١٧٩</sup> وتكون الجملة الفعلية في موضع خبر المبتدأ.

وينتقد الجرجاني سيبويه<sup>١٨٠</sup> انطلاقاً من أنه ما اعتمد في التقديم غير العناية والاهتمام. وينحو على سيبويه باللائمة حيث يقول في الكتاب: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"<sup>١٨١</sup> من غير أن يضرب

<sup>١٧٨</sup> المصدر السابق ص ٦٢.

<sup>١٧٩</sup> المصدر السابق ص ٦٢. نلاحظ أن الجرجاني لا يذكر أن الجملة انتقلت من جملة فعلية إلى جملة اسمية فهو هنا ينظر في موقع الكلمة لا في الجملة عامة.

<sup>١٨٠</sup> المصدر السابق ص ٦٣.

<sup>١٨١</sup> الكتاب ١: ٣٤ ودلائل الإعجاز ص ٦٣.

على ذلك مثالا. أما المثال الذي يقدمه الجرجاني فقوله "كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج، فيعيث ويفسد،..... إنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه.... فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول: (قتل الخارجي زيد) ولا يقول (قتل زيد الخارجي)، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة..."<sup>١٨٢</sup>. ولا ينفي الجرجاني أن العناية والاهتمام من العناصر المقررة لمسألة التقديم والتأخير، غير أن التفصيل وشرح العناية وسببها واجبان أيضا<sup>١٨٣</sup>، وإلا صغر أمر التقديم والتأخير في النفوس.

ومن الخطأ، يقول الجرجاني<sup>١٨٤</sup>، " أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيرهِ قسمين. فيجعل مفيدا في بعض الكلام؛ وغير مفيد في بعض". ولا يجوز أيضا تعليل التقديم مرة بالعناية وأخرى بالضرورة الشعرية إذ يقول إنه "متى ثبت في تقديم... أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء: أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله بين بين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض؛ فمما ينبغي أن يرغب عن القول به"<sup>١٨٥</sup>. فإما يكون تقديم الشيء

<sup>١٨٢</sup> دلائل الإعجاز ص ٦٣. ولكن لو كان حقا أنهم "لا يبالون من أوقعه" لكان من الممكن إيراد الفعل بالمجهول كأن يقولوا (قتل الخارجي)، دون ذكر للقاتل وإن كان غير مجهول.

<sup>١٨٣</sup> المصدر السابق ص ٦٤.

<sup>١٨٤</sup> المصدر السابق ص ٦٥.

في بعض؛ فمما ينبغي أن يرغب عن القول به<sup>١٨٥</sup>. فإما يكون تقديم الشيء مفيداً في كل حال، أو لا تكون له فائدة في أي موقع وقع، أي أن الانتقائية في تقرير فائدة التقديم والتأخير غير جائزة عند الجرجاني خلافاً لما يذكره سيبويه وسائر النحويين.

ومن أولى المسائل التي يعالجها الجرجاني التقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة.

## I. الاستفهام بالهمزة

يعالج الجرجاني الاستفهام بالهمزة من منطلق أن معنى هذا الاستفهام، مع الفعل الماضي، إنما هو للتقرير؛ أي أنك تسأل عن الفعل لتقرير حصول الفعل أو نفيه، وتسأل عن الاسم لتقرير كونه فاعلاً أو غير ذلك. أما تقديم المفعول به مع الهمزة، فلا يتناوله الجرجاني في باب الاستفهام إلا مع الفعل المضارع.

ويطلق الجرجاني دستوراً يقول إنه يغني عن كل ما سواه، وهو: "أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر<sup>١٨٦</sup>. وذلك أن الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك. فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام... ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر... ذاك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه.

<sup>١٨٥</sup> المصدر السابق ص ٦٥.

<sup>١٨٦</sup> انظر باب الخبر ص ٨٧ أدناه.

تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتها لك بها على ذلك الوجه. وجملة الأمر، أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يفتك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي<sup>١٨٧</sup>. وكأن الجرجاني بذلك يوحد معاني التقديم وأهميتها في الخبر وفي الاستفهام، لأن الاستفهام عنده طلب للخبر.

وجل الفرق بينه وبين سائر النحويين أنه يقلب وجوه التقديم والتأخير باحثاً في كل وجه منها عن المعنى المراد، وذلك انطلاقاً من رأيه القائل إن النحو هو العلم بالمعنى.

ففي حين نرى النحاة يعنون بالجانب اللفظي والإعرابي للتركيب قبل النظر في المعنى ومقتضياته، نرى أن الجرجاني يربط ربطاً عضوياً بين التركيب ومعناه، فيرى في التركيب ما يعكس، بالضرورة، المعنى المراد بحيث لا يعبر عن معنى ما إلا بتركيب مخصوص لأنك لو غيرت فيه التقديم والتأخير أو غير ذلك لاختل المعنى المراد وقسدت العلاقة بين طرفي التركيب والمعنى.

وينظر الجرجاني إلى المسألة من وجهة أخرى، وهي أن معنى الجملة الاستفهامية يختلف إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً، إذ لكل جملة استفهامية دلالة ومعنى مختلفين بحسب الفعل المستخدم، وذلك كالاتي:

---

<sup>١٨٧</sup> دلائل الإعجاز ص ٨٣-٨٤.



## أ. الفعل الماضي

### ١. تقديم الفعل الماضي<sup>١٨٨</sup>

يقول الجرجاني: "لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"<sup>١٨٩</sup>، إذ يكون تقديم الفعل

بغير معنى تقديم الاسم.

يتقدم الفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة إن كان الشك في الفعل نفسه، وكان

المراد معرفة وقوع الفعل أو عدمه؛ كأن تقول (أفعلت؟)، وأنت لا تدري إن وقع الفعل أو

لم يقع. ومن ذلك قولك: (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)، أو (أقلت الشعر الذي

كان في نفسك أن تقوله؟)، أو (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟)؛ فتقدم الفعل لأنك

تشك في فعل البناء والقول والفراغ، وتجهل وقوع الفعل أو انتفاء حدوثه.

### ٢. تقديم الاسم<sup>١٩٠</sup>

يتقدم الاسم في الاستفهام بالهمزة على الفعل الماضي، إن كان الشك في الفاعل من

هو. فتقول (أأنت فعلت؟) وأنت تعلم بوقوع الفعل من غير أن تعرف من أوقعه. من ذلك

قول: (أأنت بنيت هذه الدار؟)، وأنت تعرف أن الدار مبنية وتستفهم عن الباني؛ أو قول

<sup>١٨٨</sup> المصدر السابق ص ٦٤.

<sup>١٨٩</sup> المصدر السابق ص ٦٦.

<sup>١٩٠</sup> المصدر السابق ص ٦٤.

(أأنت قلت هذا الشعر؟)، أو (أأنت كتبت هذا الكتاب؟) وأنت تعرف الشعر مقولا، والكتاب مكتوبا.

ولا يجوز أن تقول \* (أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)<sup>١٩١</sup> إذ إن هوية الباني محددة أصلا، وهي "أنت"؛ لذلك لا يصح الاستفهام عنها بل عن الفعل إن تم أم لم يتم. ومن المنطوق ذاته لا تقول \* (أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟) و\* (أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟). فلا تبدئ بالاسم وأنت تعرفه بل بالفعل إذ الشك واقع فيه.

يفسد أيضا عند الجرجاني "أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك: أموجود أم لا؟"<sup>١٩٢</sup> أي أنه لا يجوز أن تسأل \* (أبنييت هذه الدار؟) وأنت تشير إلى الدار، أو تقول \* (أقلت هذا الشعر؟)، أو \* (أكتبت هذا الكتاب؟). لكن يجب القول (أأنت قلت هذا الشعر) وأنت تتبع الهمزة بالمستفهم عنه، وهو هنا الفاعل<sup>١٩٣</sup> إذ الشك واقع فيه.

ويصح عنده مثل (أقلت شعرا قط؟) أو (أرأيت اليوم إنسانا)؛ ولكن لا يصلح قول \* (أأنت قلت شعرا قط؟) أو \* (أأنت رأيت إنسانا)، ذاك "أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا. لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟ ومن بنى هذه الدار؟ ومن أتك اليوم؟ ومن أذن لك في الذي

<sup>١٩١</sup> نضع النجمة هنا لما لا يجوز الجرجاني، وقد يكون جائزا عند النحويين.

<sup>١٩٢</sup> المصدر السابق ص ٦٦.

فعلت؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين. فأما قيل<sup>١٩٤</sup> شعر على الجملة، ورؤية انسان على الإطلاق، فمحال ذلك فيه؛ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك، حتى يسأل عن عين فاعله ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفعل أكان أم لم يكن؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك<sup>١٩٥</sup>. ومختصر ذلك أنه لا فائدة من السؤال عن فاعل فعل عام مطلق إلا إذا خصصت.

هكذا يظهر الجرجاني الفرق بين تقديم الفعل إن كنا نشك في وقوعه، وبين تقديم الاسم في حال شكنا في هوية الفاعل.

### ب. الفعل المضارع

#### ١. تقديم الفعل المضارع أو الفاعل

أما في حال وقع الفعل مضارعا فالتقديم عند الجرجاني على معنيين: الحال أو الاستقبال.

الحال يكون إذا كان معنى الفعل المضارع واقعا الآن، فنقول (أتفعل) أو (أأنت تفعل) بمعنى شبيه لما كان مع الفعل الماضي. ويكون الاستفهام تقريرا للفعل في سؤال

<sup>١٩٣</sup> يستعمل الجرجاني مصطلح الفاعل وهو يعني المبتدأ، إذ المبتدأ فاعل في المعنى.

<sup>١٩٤</sup> هكذا وردت. وكنا نتوقع أن يقول: قول.

(أنتفع)، وللفاعل في جملة (أنت تفعل) لإقرار الفاعل أو إنكاره. ويقول الجرجاني إن هذا

النوع: "هو أن يكون يفعل لفعل موجود؛ فإن تقديم الاسم يقتضي شبهها بما اقتضاه في

الماضي من الأخذ بأن يقر أنه الفاعل، أو لإنكار لأن يكون الفاعل" <sup>١٩٦</sup>. ومثال تقرير

الفاعل قولك للرجل يبغي ويظلم: (أنت تجيء إلى الضعيف فتغصب ماله؟). <sup>١٩٧</sup> ومثال

إنكار الفاعل قولك: (أهم يقسمون رحمة ربك؟).

أما إن كان المراد من الفعل المضارع المستقبل، فيكون الاستفهام إنكارياً على

ضربين: أولهما، إنكار للفعل، ويقول الجرجاني فيه: "كان المعنى إذا بدأت بالفعل على

أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون". <sup>١٩٨</sup>

ومثال ما تنكر الفعل وتزعم أنه لا يكون، قول امرئ القيس:

أيقننني والمشرقي مضاجعي      ومسنونة زرق كأنياب أغوال

إذ يكذب الشاعر انسانا تهدده بالقتل، وينكر عليه القدرة على قتله. ومثل آخر هو

(أيرضى عنك فلان، وأنت مقيم على ما يكره؟)، والآية ( أنلزمكموها وأنتم لها

كارهون؟). <sup>١٩٩</sup>

<sup>١٩٥</sup> المصدر السابق ص ٦٦.

<sup>١٩٦</sup> المصدر السابق ص ٧٢.

<sup>١٩٧</sup> المصدر السابق ص ٧٣.

<sup>١٩٨</sup> المصدر السابق ص ٦٩.

أما مثال ما لا ينبغي أن يكون في إنكار الفعل المضارع، والفعل مقدم، "قولك للرجل يركب الخطر: أخرج في هذا الوقت؟ أذهب في غير الطريق؟ أتعثر بنفسك؟". وقول عمار بن عقيل بن بلال بن جرير:

أأترك إن قلت دراهم خالد      زيارته؟ إني إذا للثيم<sup>٢٠٠</sup>

تكرر ذلك عن نفسك، كأنك تقول: (لن أترك إن قلت دراهم خالد زيارته. وإلا إني للثيم)، فالإنكار واقع على الفعل.

أما الضرب الثاني فهو تقديم الفاعل والفعل مضارع مراد به المستقبل، إذ تنحو بالإنكار نحو نفس المذكور وتأبى أن يكون بتلك المثابة<sup>٢٠١</sup>. ومثل ذلك قول: (أأنت تمنعني؟ أأنت تأخذ على يدي؟). توجه الإنكار في هذا المثل إلى المخاطب نفسه وليس إلى الفعل كأنك تقول إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ولست بذاك.<sup>٢٠٢</sup> ومثله قول ابن أبي عيينة:

فدع الوعيد، فما وعيدك ضائري      أطنين أجنحة الذباب يضير<sup>٢٠٣</sup>

<sup>١٩٩</sup> المصدر السابق ص ٦٩.

<sup>٢٠٠</sup> المصدر السابق ص ٦٩.

<sup>٢٠١</sup> المصدر السابق ص ٦٩.

<sup>٢٠٢</sup> المصدر السابق ص ٧٠.

<sup>٢٠٣</sup> المصدر السابق ص ٧٢.

ويلخص الجرجاني الأمر بقوله: "وجملة الأمر: أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالانكار إلى ذات من قيل: إنه يفعل، أو قال هو: إني أفعل. وأردت ما تريده إذا قلت: ليس هو بالذي يفعل، وليس مثله يفعل"<sup>٢٠٤</sup> فيكون في هذا الانكار معنى الإحالة والمنع.

## ٢. تقديم المفعول

لا يذكر الجرجاني تقديم المفعول على الفعل الماضي، لكن يمكن القياس على ما سيرد في المضارع: فإذا أردت الاستفهام على من وقع عليه الفعل مقدمين المفعول به، قلت (أزيدا ضربت؟) وأنت تعلم أنه ضرب أحدا وتستعلم من هو. أما تقديم المفعول، والفعل مضارع، فهو كحال الفاعل، ولكنه لا يكون إلا بمعنى الاستفهام الانكاري، أي إن "تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الانكار في طريق الاحالة والمنع، من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل".<sup>٢٠٥</sup> فيكون الأمر "أن يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن".<sup>٢٠٦</sup> فإن قلت مثلا (أزيدا تضرب؟)<sup>٢٠٧</sup> وأنت تقدم المفعول به على الفعل، كنت تتكر

<sup>٢٠٤</sup> المصدر السابق ص ٧٠.

<sup>٢٠٥</sup> المصدر السابق ص ٧٢.

<sup>٢٠٦</sup> المصدر السابق ص ٧٢.

<sup>٢٠٧</sup> انظر هذا المثل مقارنا مع سيبويه في باب الاستفهام من الفصل الأول، ص ٦٠-٦٦ أعلاه.

"أن يكون زيد بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه"<sup>٢٠٨</sup>.  
 وللتقديم هنا خاصة معنوية لا تحصل لو آخر المفعول؛ فإن الآية (قل أغير الله أتخذ وليا)  
 ، مثلا، تختلف في المعنى عن قول (أأخذ غير الله وليا)، إذ يتضمن تقديم المفعول  
 معنى: أكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟  
 ما مر هو تقديم الفعل والفاعل في الاستفهام بالهمزة إن كان الفعل ماضيا؛ وتقديم  
 الفعل أو الفاعل أو المفعول به إن كان الفعل مضارعا. ومن الملاحظ أن الجرجاني لا  
 يذكر مثلا، في هذا الموضع، وجوب تقدم حرف الاستفهام كقول (من رأيت؟) ... وقد يكون  
 مرد ذلك إلى أن مثل هذا لا خلاف عليه.

---

<sup>٢٠٨</sup> دلائل الاعجاز ص ٧٢.

## III. النفي

يبدو أن التقديم والتأخير في النفي شبيه في بعض أحواله بالتقديم في الاستفهام بالهمزة. وسوف نعرض فيما يلي لهذا الأمر بشيء من التفصيل:

## أ. تقديم الفعل أو الفاعل في النفي

إذا أردت نفي الفعل قدمته وقلت (ما قلت هذا)<sup>٢٠٩</sup>، بمعنى أن فعل القول غير مثبت في ذاته. أما إذا أردت نفي الاسم حددته وقدمته فقلت (ما أنا قلت هذا)، بمعنى أن أحدا غيرك قال هذا. كذلك إن قلت (ما ضربت زيدا) تنفي ضربك زيدا، وهو "لم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا"<sup>٢١٠</sup>. أما قولك (ما أنا ضربت زيدا) فلا يكون إلا وزيد مضروب والنفي لكون المتكلم هو ضاربه. ولا تقول مثل \* (ما أنا أكلت اليوم شيئا) لأن من المحال، عند الجرجاني، "أن يكون ههنا انسان أكل كل شيء يؤكل... فنفيته أن تكونه"<sup>٢١١</sup>.

ويعطي الجرجاني مثالا آخر على تقديم الاسم والفعل واقع، وهو البيت التالي:

<sup>٢٠٩</sup> المصدر السابق ص ٧٣.

<sup>٢١٠</sup> المصدر السابق ص ٧٣.

<sup>٢١١</sup> لا يبدو تفسير الجرجاني للإحالة مفهوما إذ يقول إنه لا يمكن أن يوجد انسان أكل كل شيء وهذا ما لا يقوله المثل (أنظر في الاستنتاج أدناه المقارنة بينه وبين سيبويه في هذا المثل).



وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا

فالجسم مسقم ولكن المتكلم ليس هو جالب السقم.

وتقديم المنفي يقع في موقعين "يرتفع معهما الشك"<sup>٢١٢</sup> في القول. أحدهما أن تقدم

الفعل المنفي عنك ثم تنفيه عن غيرك، كأن تقول (ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس)

و(ما ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي). ولكن لا يجوز أن تقدم الاسم وتنفي قيام الاسم

بالفعل، ثم تعود فتتفي قيام الغير بالفعل؛ كأن تقول \* (ما أنا ضربت زيدا، ولا ضربه أحد

سواي) إذ أنت نفيت في الجزء الأول من الجملة كونك ضربت زيدا ولكنك أثبت أنه

مضروب، فلا يجوز أن تعود فتتفي الضرب عنه.

أما ثاني الأمرين فهو الحصر بـ(إلا) مع تقديم الفعل، كأن تقول (ما ضربت إلا

زيدا). ومن اللغو إبراز الفاعل وتقديمه مثل قول (ما أنا ضربت إلا زيدا)؛ ذلك أن "نقض

النفى بإلا يقتضي أن تكون ضربت زيدا. وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي

نفى أن تكون ضربته. فهما يتدافعا<sup>٢١٣</sup>.

---

<sup>٢١٢</sup> دلائل الإعجاز ص ٧٤.

### ب. تقديم المفعول في النفي

يختلف المعنى اختلافاً بيناً في حال قدمت الفعل على المفعول به- أو العكس- في الجملة المنفية؛ كما هو حاصل مع أي تقديم. يقول الجرجاني إن تقديم الفعل ينفي الفعل، وتقديم المفعول به يثبت الفعل وينفي الواقع عليه الفعل. فإن قلت (ما ضربت زيدا) نفيت وقوع الفعل من الأصل فالضرب غير واقع منك على زيد، فيصح " أن تعقب الفعل المنفي بآثبات فعل هو ضده"، فتقول: (ما ضربت زيدا ولكني أكرمته)<sup>٢١٤</sup>. أما إذا قلت (ما زيدا ضربت) مقدما المفعول، فذلك أن ضربك أحداً واقع؛ ولكنك تنفي أن يكون هذا الأحد زيدا، فهو غيره. ويظهر ذلك في قولك (ما زيدا ضربت ولكن عمرا)<sup>٢١٥</sup>.

### ج. تقديم الجار والمجرور في النفي

يقول الجرجاني: "حكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب"<sup>٢١٦</sup>. أي أنك إذا قدمت الفعل نفيت وقوعه على يد الفاعل، كأن تنفي أمرك للمخاطب في جملة

<sup>٢١٣</sup> المصدر السابق ص ٧٤.

<sup>٢١٤</sup> المصدر السابق ص ٧٤.

<sup>٢١٥</sup> المصدر السابق ص ٧٥.

<sup>٢١٦</sup> المصدر السابق ص ٧٥.

(ما أمرتك بهذا)، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر". أما إذا قدمت الجار والمجرور فلنفي وقوع الفعل عليهما وهو واقع على أمر آخر؛ كأن تقول (ما بهذا أمرتك) أي أنك قد أمرته بشيء آخر.

يظهر لنا مما سبق أن تقديم الفعل في النفي، على الفاعل أو المفعول أو الجار والمجرور، هو نفي للفعل الواقع في الجملة دون وجوب نفي هذه الاسماء. أما تقديم أي من الفاعل، أو المفعول، أو الجار والمجرور، فهو إثبات للفعل ونفي للاسماء بذاتها.

### III. الإثبات

تشابه أحوال الجملة الاستفهامية والمنفية، أحوال الجملة المثبتة؛ إذ يقول الجرجاني: "واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت"<sup>٢١٧</sup>. فإذا كان القصد إلى الفاعل قدمته وبنيت الفعل عليه، فنقول (زيد قد فعل، وأنا فعلت). وهذا التقديم على معنيين اثنين:

الأول، هو قصر الفعل على الفاعل دون آخر، أو دون غيره؛ فنقول (أنا كتبت في معنى فلان) و(أتعلمني بضرب أنا حرشته)، "تريد أن تدعي الأفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه"<sup>٢١٨</sup>.

<sup>٢١٧</sup> المصدر السابق ص ٧٥.

أما الثاني، فهو ليس لافراد الفعل بالفاعل، بل للتحقيق على السامع بأن الفاعل قد فعل؛ لذلك تذكر الفاعل أولاً للتنبيه عليه، دون أن تزعم أن لا آخر يقوم بالفعل. ومثاله في الشعر، قول عروة بن أذينة:

سليمى أزمعت بينا      فأين تقولها أين؟

والإجماع لها ولجماعتها، ولكن ذكر سليمى قبلاً لتحقيق الأمر وتوكيده وإيعاد الشك أن المراد من المزمعين شخص آخر. إن تقديم الفاعل في التحقيق والإثبات يحصل لسبب واضح عند الجرجاني، هو أن: "تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له، ... فإن ذلك من أجل أن لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوي اسناده إليه... فدخل القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له... وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق"<sup>٢١٩</sup>. هذا التنبيه على الخبر يجري-كما يقول الجرجاني- مجرى تكرير الاعلام في التأكيد، فيفخم القول إن أضمر ثم فسر. لذا نرى أن قولك (فإنها لا تعمى الأبصار) أقوى في المعنى من قولك (فإن الأبصار لا تعمى)، فقد ارتبطت أن بالضمير أولاً، ثم فسر الضمير بـ"الإبصار". وقول (إنه لا يفلح الكافرون) أفيد في المعنى من قول (إن الكافرين لا يفلحون).

يبرز من الاقتباس السابق-ومن شواهد أخرى أثبتتها الجرجاني- أنه شديد العناية بالوضوح وعدم اللبس في المعنى. صحيح أن سيبويه أيضاً حريص على ألا يكون في

<sup>٢١٨</sup> المصدر السابق ص ٧٥.

التركيب التباس، إلا أن اهتمام سيبويه منصب على مواقع الكلمات واعرابها في المقام الأول، وهو لم يفصل في الفروق الدقيقة بين المعاني الناشئة عن تراكيب مختلفة. ويعد الجرجاني أن تقديم المحدث عنه إنما يأتي بعد إنكار، ولذلك وجب تحقيقه، فيقول: "تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، بأننا إذا تأملنا، وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر"<sup>٢٢٠</sup>. وهذا التحقيق يكون بعد عدد من الحالات، منها:

- في التكذيب: أن تكذب من يقول أن ليس له علم بالأمر، فتقول له (أنت تعلم أن الأمر على ما أقول).
  - وفي الوعد والضمان، إذ هذان مما يحتاجان إلى التأكيد؛ كأن تقول (أنا أعطيك) و(أنا أقوم بهذا الأمر)<sup>٢٢١</sup>.
  - وفي المدح، كقول زهير:
- ولأنت تفري ما خلقت وبعـ      ض القوم يخلق ثم لا يفري<sup>٢٢٢</sup>

---

<sup>٢١٩</sup> المصدر السابق ص ٧٧.

<sup>٢٢٠</sup> المصدر السابق ص ٧٨.

<sup>٢٢١</sup> المصدر السابق ص ٧٩.

<sup>٢٢٢</sup> المصدر السابق ص ٧٩.

لئن كان الجرجاني قد ذكر ثلاثة مواضع فقط في تقديم المسند إليه إلا أنه لا يحصره فيها بل هو يتعدى إلى كل ما تريد أن تمنع الشك في وقوع الفعل على الفاعل بذاته. ولذلك تقول (قد ركب) إن أخبرت بالخروج عن رجل من عادته أن يخرج كل غداة... ولا تقول (هو قد ركب) لأن هذا مما لا يشك فيه السامع.

#### vi. الجملة الحالية

وإذا دخلت واو الحال على جملة نحو (قد ركب) - وهي جملة لم يأت فيها الفعل مبنيا على اسم - حسن أن تبني الفعل على اسم، كأن تقول مثلا (جنّته وهو قد ركب). ففي هذا الجملة، أصبح الأمر في معرض الشك إذ إنك ظننت أنك تأتية قبل أن يركب. وليس من الخطأ أن تقول (جنّته وقد ركب) لكن الشك في الوجه الأول أقوى منه في الوجه الثاني.

والمعنى هو دائما المرجع عند الجرجاني. إذ قد تكون جملة (أتانا والشمس قد طلعت) أبلغ من جملة (أتانا وقد طلعت الشمس) في باب؛ وقد تكون جملة (أتى ولم تطلع الشمس بعد) أقوى من جملة (أتى والشمس لم تطلع بعد) في باب آخر. فإذا أردت القول باستبطاء الفاعل، تقدم فعل الجملة الحالية؛ فتقول (أتانا والشمس قد طلعت)؛ وتؤخره إذا أردت وصف الفاعل بالعجلة<sup>٢٢٣</sup>، فتقول (أتى ولم تطلع الشمس).

<sup>٢٢٣</sup> إذ الشمس عادة هي الأسرع في الوصول، وهو قد وصل قبلها.

ويقول الجرجاني: "وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه.. فإذا

كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعا لم يصلح إلا مبنيا على

اسم<sup>٢٢٤</sup>. كقول الشاعر:

تمزرتها والديك يدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

ومن ذلك الآية: "(إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين)."

وأحوال الفعل المنفي مع الجملة الحالية كأحواله في المثبتة. فقولك (أنت لا تحسن

هذا) أشد لنفي الإحسان عنه من قولك (لا تحسن هذا). ومثله (والذين هم بربهم لا

يشركون) فهو أفيد في التأكيد في نفي الاشرار من قولك (والذين لا يشركون بربهم).

## ٧. "غير" و"مثل"

يرى الجرجاني وجوب تقديم الاسم في نحو:

متلك يثى المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

فلا تقول (يثى متلك الزن عن صوبه)، وفي مثل قول الناس: (متلك رعى الحق

والحرمة). ومن ذلك قول المتنبي:

ولم أقل متلك أعنى به سواك يا فردا بلا شبه<sup>٢٢٥</sup>

<sup>٢٢٤</sup> المصدر السابق ص ٨٠.

وحكم "غير" كحكم "مثل" في هذا المسلك، فنقول (غيري يفعل ذلك) بمعنى أني لا أفعله. ومنه قول أبي تمام:

وغيري يأكل المعروف سحتا      وتشحب عنده بيض الأيدي

يريد أنه لا يأكل المعروف سحتا. وينبو اللفظ عن معناه إن قدمت الفعل فقلت (يأكل غيري المعروف سحتا).

#### ٧٦. النكرة

لا يختلف تقديم النكرة على الفعل أو تأخيرها، عن تقديم المعرفة أو تأخيرها. في الاستفهام بالهمزة مثلا، إن أردت الاستفهام عن الفعل قدمته، فقلت (أجاءك رجل)، تريد جوابا نعم جاعني، أو لا لم يجئنني. أما إن أردت الاستفهام عن الاسم فالوجه التقديم. تقول (أرجل جاعك)، وأنت تريد معرفة جنس من جاء، والمجيء حاصل. ومن المحال تقديم النكرة وأنت لا تعني الاستفهام عن الجنس، وذلك "لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين. والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه"<sup>٢٢٦</sup>. فإن قلت مثلا (أرجل طويل جاعك أم قصير) فإنك تسأل عن الآتي أمن جنس طوال الرجال أم قصارهم.

<sup>٢٢٥</sup> المصدر السابق ص ٨٢.



أما حال الخبر فمشابه للاستفهام. إذا كان الإخبار عن جنس الآتي، قلت: (رجل جاعني). أما إن أردت الإخبار عن المجيء بذاته، قلت: (جاعني رجل). وعلى ذلك فس نحو (رجل طويل جاعني) و(شر أهر ذا ناب)<sup>٢٢٧</sup>. وقد ذكر سيبويه هذا المثل وشرح معناه بمثل ما شرحه الجرجاني، كان ذكره على المعنى والتفسير ذاته الذي شرحه الجرجاني، أي (ما أهر ذا ناب إلا شر)، وما أهره خير، أي إن جنس الشر هو الذي أهره. إلا أن الجرجاني يأتي بالمثل في سياق التنقيب من المعاني المختلفة المتأتية عن التقديم والتأخير، ومن ضمن نظريته القائمة على معاني النحو، خلافاً لسيبويه إذ ينظر في تراكيب مخصوصة ولا يرى في التقديم -كما نكر عند الجرجاني نفسه- إلا العناية والاهتمام. أما إن سألت (أرجل أذاك أم رجلان) فأنت لا تسأل عن الجنس بل عن العدد. فيكون في اللفظ دليل على أمرين. ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر. ولا يكون تقديم رجل، في هذا المثال، للتببيه عليه، إذ لا تنبه السامع لشيء لا يعلمه أصلاً<sup>٢٢٨</sup>.

<sup>٢٢٦</sup> المصدر السابق ص ٨٤.

<sup>٢٢٧</sup> وهذا من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في الكتاب ١: ٣٢٨.

<sup>٢٢٨</sup> دلائل الإعجاز ص ٨٦.

## VII. المبتدأ والخبر

يقول سيبويه إنه في حال تساوي الاسمين بالتعريف فإنك بخيار أن تجعل أيا من الاسمين مبتدأ وأيهما خبراً. أما الجرجاني فهو يفرق في قوله بين (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)؛ لأن القولين مختلفان، وإن تساويا ظاهرياً<sup>٢٢٩</sup>، إذ إن قولك (زيد المنطلق)، يزيل الشك عن زيد، ويثبت الانطلاق عليه. أما إذا قلت (المنطلق زيد)، فأنت تعرف السامع على المنطلق الذي هو زيد.

ويخلص الجرجاني إلى القول: "متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً"<sup>٢٣٠</sup>. كما يفرق الجرجاني في المعنى بين جملي (عبد الله قائم) و(إن عبد الله قائم)، إذ تتضمن الثانية تأكيداً لم تعرفه الأولى<sup>٢٣١</sup>.

---

<sup>٢٢٩</sup> المصدر السابق ص ١١١.

<sup>٢٣٠</sup> المصدر السابق ص ١١٢.

<sup>٢٣١</sup> دلائل الإعجاز، ص ٢٤٢. ويقارن مطلوب بين نظرة السكاكي في مفتاح العلوم ونظرة الجرجاني، (انظر البلاغة عند السكاكي، ص ٢١٣).

يقتبس الجرجاني قول سيبويه: "إذا اجتمع معرفتان وكنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً، كقولك كان زيد أخاك و كان أخوك زيدا". وينتقد الجرجاني سلفه قائلاً إن تعريف الاسمين في الجملتين لا يعني توحيد المعنى، وإن تقديم أي من الاسمين يغير في معنى الجملة. ويظهر ذلك جلياً في الحصر بالإلا كقول العرب (ليس الطيب إلا المسك)، وهو مختلف عن قول (ليس المسك إلا الطيب).

ويبرز الجرجاني في هذا الموضع حجة نحوية دعماً لتفسيره هذا، فيقول إن المبتدأ هو كذلك لأنه مسند إليه، لا لأنه ابتدئ به، وإلا لانتقل زيد من مبتدأ في جملة (زيد منطلق) إلى خبر في مثل (منطلق زيد)، إذ ما عاد هو المبدوء به. فحتى لو تساوى المبتدأ والخبر بالتعريف فإن المبتدأ هو ما يثبت له المعنى.

## الفصل الرابع

### الاستنتاج

بعد تفصيل كل من نظريتي سيوييه والجرجاني في التقديم والتأخير<sup>٢٣٢</sup>، نخلص إلى بعض النقاط في الفرق والتشابه بينها، وهي بمجملها مرتبطة بدور المعنى في ترتيب الكلم في الجملة. إن هدف اللغة عند كليهما هو "الإيصال والإفهام" لذلك نرى أن للمعنى منزلة مهمة في بحثيهما. غير أن كلاً منهما يتوصل منهجاً في دراسة هذا الإيصال مختلفاً عن الآخر: فالأول يعتمد القواعد النحوية، في حين أن الآخر يعتمد البلاغة المرتكزة أساساً على المعاني. ولئن كان سيوييه يهتم في كثير من الأحيان بالمعنى إلا أنه يظل عنده إجمالاً في مرتبة "أدنى" من المرتبة التي يوليها للفظ والتركيب. أما الجرجاني فإن المعنى والنحو يسيران عنده - إلى حد بعيد - سوياً لنظم جملة مفيدة تهدف للإيصال والفهم. ويدل على ذلك قول الجرجاني: "وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتقخير قدره، والتتوي به بنكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ... قصر همة ممن يختاره"<sup>٢٣٣</sup>. ويضيف: "فأستبواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم؛ إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه... أو عومل بخلاف

<sup>٢٣٢</sup> لن نتطرق لغيرهما ممن عرضنا آراءهم في التقديم والتأخير، لأننا فصلنا نظرية سيوييه كأساس للنحويين اللاحقين به، ونظرية الجرجاني لكونه من أوائل من عنوا بنظرية بلاغية تقرب من العلم.

<sup>٢٣٣</sup> دلائل الاعجاز ص ٤٦.

وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه... أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه<sup>٢٣٤</sup>. ومن اللافت أن الجرجاني يأتي ببيت للفرزدق مثالا على التعقيد اللفظي الذي لا يفضي إلى معنى واضح فينتقص من قوة الكلام، في حين أن سيبويه يذكر المثل ذاته لكن من أجل تسوية التقديم والتأخير فيه.

ويذكر د. بعلبكي في دراسة له في الفرق بين منهجي سيبويه والجرجاني أربعة مواضع يفسر فيها سيبويه تأثير التقديم على المعنى، وأربعة مواضع أخرى لا يبين فيها الفرق بين جملتين لا تختلفان إلا من حيث ترتيب الكلم فيهما<sup>٢٣٥</sup>. أما الاستنتاج ههنا فسيتناول ستة مواضع للمقارنة بين سيبويه والجرجاني.

• من أول المواضع التي سنقارن فيها بين سيبويه والجرجاني، الاستفهام، وتأثير التقديم والتأخير على المعنى في الاستفهام عند كل منهما.

تبرز أهمية المعنى في الاستفهام عند إذ يقسم الاستفهام - بحسب المعنى المطلوب - إلى استفهام انكاري وتقريري، ويفصل المفهومين مع الفعلين الماضي والمضارع.

يقع الاستفهام التقريري عنده مع الفعل أو الاسم.

ومن أمثلته الاسم الواقع فاعلا في الحكاية عن قول نمرود: (أأنت فعلت هذا بألهتنا يا إبراهيم). فالاستفهام، هنا، لتقرير من الفاعل، وقد رد عليهم: بل فعله كبيرهم

<sup>٢٣٤</sup> المصدر السابق ص ٤٧.

هذا<sup>٢٣٦</sup>. وقد يقع الاستفهام لتقرير وقوع الفعل أو عدم وقوعه في مثل (ألقيت زيدا)، ليكون الجواب بـ "نعم لقيته" أو "لا لم ألقه".

ويقول الجرجاني إن معنى الجملة المقدم فيها المفعول به يختلف عن معناها إذا أخرجنا المفعول. فلا تقول (قل أغير الله أتخذ وليا) وأنت تقصد المعنى نفسه الحاصل من (أتخذ غير الله وليا). فالجملة الأولى معناها: أكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا، في حين إن الثانية تشكك في الفعل ذاته لا في الولي.

ويقع الاستفهام الإنكاري أيضا استفهاما عن الفعل أو عن الفاعل. مع الفعل "يكون لانكار أن يكون الفعل قد كان من أصله"<sup>٢٣٧</sup>. ومن ذلك الآية (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا؟ انكم لتقولون قولا عظيما). فهذا انكار لوقوع الفعل و"توبيخ" لفاعله عليه. إذا قدم الاسم في الاستفهام الإنكاري، "صار الإنكار في الفاعل". ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعرا: (أأنت قلت هذا الشعر؟). أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر. فنرى أن الجرجاني عمل بالتقديم حسب المعنى بتقديم المستفسر عنه سواء كان الفعل أو الاسم، وسواء كان للتقرير أو للإنكار.

أما سيبويه، وإن كان قد عني بالمعنى، فإنه لم يركز عليه كقضية قائمة بذاتها. فهو يقول، في الاستفهام بالهمزة، بتقديم الاسم - أكان فاعلا أو مفعولا أو خبرا - لأنك تستفهم

<sup>٢٣٥</sup> انظر Baalbaki, The Relation between Nahw and Balagha, pp 17-20.

<sup>٢٣٦</sup> دلائل الإعجاز ص ٦٧.

عنه فنقول (أزيدا لقيت أم بشرأ). ولكنه يجيز أيضا تقديم الفعل أو شبه الجملة ضمن إطار المعنى ذاته؛ وإن كان تقديم الاسم أحسن - فنقول (ألقيت زيدا أم عمرا) وأنت تستفهم عن هوية الرجل الذي لقيته لا عن وقوع الفعل بذاته إذ هو واقع<sup>٢٣٨</sup>.

غير أن سيبويه يعود ليناقض قوله السابق في جملة (ألقيت زيدا أو عمرا) التي تقع في غير موقع الاستفهام في جملة (أزيدا لقيت أم عمرا) إذ يعد تقديم الفعل في الجملة الأولى استفهاما عنه؛ وتقديم الاسم في الثانية لاستفهاما عن الاسم لا الفعل. ولكن قد يسوغ هذا عند سيبويه استعماله لحرفي عطف مختلفين هما (أو) و(أم) إذ أن لكل من الحرفين استعمالاته، وقد يكون هذا مسوغا للاختلاف في القولين بين حسن تقديم الاسم ووجوب تقديم المستفهم عنه. فإذا قلت (أزيد عندك أم عمرو) عنيت أن أحدهما عندك، وتقديم الاسم أحسن في هذا الموقع عند سيبويه إذ أنت تسأل عن هوية من لقيه ولا تسأل عن اللقي. أما إذا قلت (أعندك زيد أو عمرو) فكأنك تقول أعندك أحد من هذين دون الإدعاء أن أحدا منهما عندك. يقول سيبويه إنك إذا أردت معنى أيهما فتقديم الاسم وتأخيرها في الرتبة نفسها من الحسن والجوار. فمعنى قولك (أزيدا لقيت أم عمرا) هو المعنى نفسه لقولك (ألقيت زيدا أو عمرا)؛ وقول (أزيد عندك أو عمرو) مشابه في المعنى لقول (أعندك زيد أو عمرو). أما الجرجاني فلم يتطرق إلى مسألة الفرق بين (أو) و(أم).

<sup>٢٣٧</sup> المصدر السابق ص ٦٧.

<sup>٢٣٨</sup> الكتاب ٣: ١٧٠.

نستنتج من هذا أن سيبويه لا يفرق في المعنى بين جملتين اثنتين قدم في أحدهما الفعل، وقدم الاسم في الثانية. وهذا خلاف رأي الجرجاني الذي خص كلا من الحالين بمعنى مستقل.

وهناك مبحث ثان في باب الاستفهام هو قول سيبويه بالفرق في المعنى بين (هل) والهمزة. فإن قلت (هل تضرب زيدا) لا يكون الضرب واقعا؛ وإن قلت (أتضرب زيدا) فإنك تدعي أن الضرب واقع<sup>٢٣٩</sup>. ويقول سيبويه إن التقديم والتأخير لا يجوزان مع (هل) بل الأحسن أن يتبعها الفعل، في حين أن الهمزة يتبعها الفعل أو الاسم أحيانا لاقادة المعنى نفسه. ويقول أيضا في الفرق بين معنى (هل) ومعنى الهمزة، إن (هل) إنما هي للاستفهام، في حين أن الهمزة تفيد التقرير "لأنك إذا قلت (هل تضرب زيدا) فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع، وقد تقول: (أتضرب زيدا) وأنت تدعي أن الضرب واقع. ومما يدل على أن الف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل (أطربا!) وأنت تعلم أنه قد طرب، لتويحه وتقرره. ولا تقول هذا بعد (هل)"<sup>٢٤٠</sup>. وهذا ما يسميه الجرجاني استفهاما إنكاريا، وليس تقريريا - بخلاف سيبويه - فأنت تعرف أنه طرب ولكنك تتكر عليه ذلك. لكن سيبويه يعود ويقول: "(أطربا وأنت قنصري)، وإنما أراد: أظرب، أي أنت في حال طرب؟ ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل".

<sup>٢٣٩</sup> المصدر السابق ١٧٥:١-١٧٦:١.

<sup>٢٤٠</sup> المصدر السابق ١٧٦:٣.



ويقول الجرجاني إن الاستفهام بالهمزة - إن وقع بعدها الفعل مضارعاً - فعلى معنيين :  
 الحال أو الاستقبال. يقع الحال إذا دل معنى المضارع على وقوعه الآن، فيكون الاستفهام  
 تقريرياً. ويقع الاستقبال في معنى الفعل المضارع غير الواقع، فيكون الاستفهام انكارياً.  
 يظهر جلياً الاختلاف في المصطلحات في هذا الموضع، بين سيبويه والجرجاني. إذ  
 يستخدم الجرجاني مصطلح "الاستفهام التقريري" للفعل المضارع الواقع - أي الحال -  
 و"الاستفهام الانكاري" للفعل غير الواقع - أي الاستقبال. في حين أن سيبويه يستخدم مثل  
 (أتطرب) ليقول إن الفعل ليس للإخبار إذ هو لم يقع في الماضي ولن يقع في المستقبل.  
 وعدم وقوعه ماضياً ينفي التقرير عنه، وعدم وقوعه في المستقبل يثبت كونه استفهاماً  
 انكارياً. غير أن سيبويه لا يستخدم هذين المصطلحين، وإن كان تفسيره للاستفهام بالهمزة  
 مشابه في المعنى - إلى حد كبير - لتفسير الجرجاني.

• إن الجرجاني، في باب التقديم والتأخير، يحيل تفسيراته كلها على المعنى  
 الحاصل من ترتيب العبارة ولا يلجأ إلى مرجعية "العرب" مثلما يفعل سيبويه. فنرى أن  
 المعنى في الفاعل في تركيب الاستفهام<sup>٢٤١</sup> هو المعيار الذي تعرف به "صحة" مثل ما أو  
 حسنه. فالملاحظ أن الجرجاني يعتمد قواعد النحو<sup>٢٤٢</sup>، من دون استخدام قول "وهو عربي

<sup>٢٤١</sup> انظر دلائل الإعجاز ص ٦٦ وص ٧٥.

<sup>٢٤٢</sup> المصدر السابق ص ٧٧-٧٨. يعتمد الجرجاني على التأكيد والإضمار والتقدير والتعليق وغيرها

الكثير.

جيد" أو "قد قالته العرب"، في حين يستخدم سيبويه مثل هذه الأحكام التقريرية<sup>٢٤٣</sup>، ويذكر المعنى غالباً في المواقع التي تناسبه، ويغفله في مواضع أخرى. وغالباً ما تأتي في هذه المواضع عبارة "قالته العرب" ربما كتعليل لورود الشاذ، ولعدم مطابقة بعض أقوال العرب لنظرية سيبويه النحوية. فنرى أن سيبويه انتقائي في أمثاله، يركز على ما يطابق نظريته النحوية<sup>٢٤٤</sup>، مع بعض إغفال لما لا يطابقها.

يقول د. نعيم عن منهج سيبويه: "منهجه في الاستدلال بلغات القبائل العربية مقيد بمن يثق بعربيته، أو بعبارة أخرى يجب أن يكون هذا الكلام فصيحاً وأن يكون قائله ممن يوثق بعربيته... وكان يحكم على لغات بعض القبائل العربية بالرداءة"<sup>٢٤٥</sup>، نحو قوله إن لغة من يكسر الكاف في مثل (من أحلامكم) و(منكم) هي "لغة رديئة جداً"<sup>٢٤٦</sup>. ونتساءل هنا كيف تحقق لسيبويه هذه الانتقائية؟ وعلى أي أسس؟ والقبائل العربية لطالما اختلفت في

<sup>٢٤٣</sup> يعتمد سيبويه على أكثر من معيار في تصنيف الكلام: فهو صحيح أو فاسد، مستقيم أو محال...

(انظر 40-41 p. Bohas, Arabic linguistic tradition).

<sup>٢٤٤</sup> يستعمل سيبويه في التقديم أمثلة غير جائزة يبرزها للقول إنها لا تقال. وكذلك الجرجاني يستعمل التمثيل للقول بعدم جواز القول بالأمثلة هذه، لكنه في الحقيقة لا ينفي استعمالها لكنه ينفي استعمالها على الوجه المراد، أي بالمعنى نفسه. يريد كل من سيبويه والجرجاني الإيصال للجمهور، ولذلك هما يستعملان الأسلوب ذاته في التمثيل لتبرير ما هو مقبول، من خلال ضده.

<sup>٢٤٥</sup> د. مزيد نعيم، سيبويه البصري ص ٧٠.

<sup>٢٤٦</sup> انظر الكتاب ٤: ١٩٧.

لهجاتها نراه يضع نفسه في موضع الحكم، فيرفض لغة ويقبل أخرى. ولم فضل لهجة<sup>٢٤٧</sup> على أخرى؟ وكيف يعتمد سيبويه في تدعيم نظريته على القول "وقد قالت العرب"، ثم في يعود في موضع آخر لينفي كون استخدام العرب لكلام ما تسويغاً لهذا الكلام، فيقول في لغة لا تطابق نظريته إنها لغة رديئة. وهذا الاستخدام لـ"قالت العرب" لا يرد عند الجرجاني إذ همه المعنى قبل كل شيء.

ويرى الجرجاني أنه لا يجوز في تسويغ التقديم والتأخير بتفسير الظاهرة تارة بال العناية وطوراً بالضرورة الشعرية. فيقول في هذا: "من الخطأ... أن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه". والمراد أننا إذا اعتمدنا قاعدة ما في التقديم والتأخير، فعلينا تطبيق هذه القاعدة في كل موضع، فلا يكون للتقديم فائدة حيناً، ويكون دون فائدة مرة أخرى. فإن كنا نقول بأن التقديم هو "العناية والاهتمام" - أي هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى المطلوب العناية به - فعلينا أن نجعل المعنى مركزاً للتقديم في كل أمثله. والجرجاني هنا، كما لا يخفى، ينتقد سيبويه الذي يقول في أن "بالعناية والاهتمام"، ويقول بالضرورة الشعرية في كثير من أمثلة التقديم والتأخير التي يذكرها: أي أن المقدم قدم لا للعناية بل للضرورة.

• إن سيبويه يجيز تقديم أي من الاسمين المعرفين في جملة من مبتدأ وخبر، إذ إن الأول برأيه هو الثاني، فيكون المقدم مبتدأ على المعنى نفسه إذا أخرته

<sup>٢٤٧</sup> يقول د. نعيم في كتاب سيبويه البصري، ص ٦٩، إن سيبويه أخذ لهجة الحجاز مفضلاً إياها على اللهجات العربية الأخرى.

على أنه خبر: (زيد أخوك) تحمل المعنى نفسه لـ (أخوك زيد). أما الجرجاني فيقول باختلاف المعنى مع اختلاف المقدم. فجملة (زيد المنطلق) تخبر عن زيد بأنه منطلق، في حين تخبر جملة (المنطلق زيد) عن المنطلق بأنه زيد<sup>٢٤٨</sup>.

• يذكر سيبويه تفصيلاً، تقديم أدوات الاستفهام لأن لها حق الصدارة فلا

يجوز أن تسأل \* (رأيت من؟)، بل تقول (من رأيت). وهذا ما لم يتطرق إليه الجرجاني. ولعل مرد ذلك أنه من الأمور التي أضحت من المسلمات عند الجرجاني ومعاصريه بعد أن أرساها سيبويه والمتقدمون وجعلوها من أسس نظريتهم النحوية.

• يقع بعض الفرق بين إبراز الضمير أو عدم إبرازه بين سيبويه

والجرجاني: فالجرجاني يعطي معنى لإبراز الضمير في الاستفهام والنفي وغيرهما، الأمر الذي لا يركز عليه سيبويه بالمقدار نفسه. فإن جملة مثل (ما قلت هذا) - عند الجرجاني - مختلفة في المعنى عن مثل (ما أنا قلت هذا). أما اهتمام سيبويه بمثل هاتين الجملتين فما هو إلا اهتمام نحوي يتعلق بإبراز الضمير الذي يحول الجملة من فعلية إلى اسمية، وبمعاملة (ما) معاملة (ليس) أو إبطال عملها.

• يعطي الجرجاني تفسيراً بلاغياً لطيفاً حيث يقول: إن القول يفخم إذا أضمرت ثم فسرت<sup>٢٤٩</sup>. ولذلك فقولك (فإنها لا تعمى الأبصار) أقوى من (إن

<sup>٢٤٨</sup> راجع الفصل الثالث، باب (كان) أعلاه.

الأبصار لا تعمى) لأنك وضعت الضمير ثم فسرتَه بالاسم. ومن المرجح أن هذا غير مقبول عند سيبويه إلا عند الضرورة، فالمضمر لا يسبق الاسم الدال عليه، بل يجب ذكر الاسم ثم الضمير العائد إليه وليس العكس.<sup>٢٥٠</sup>

بناء على ما ورد من معالجة النحويين والبلاغيين لموضوع التقديم والتأخير، نرى أن كليهما كان يسخر اللغة لتعليل قواعد علمه. فسيبويه استعمل اللغة وما يناسبه منها لخدمة قواعد النحو وتطوير نظرية نحوية، فكان أن أغفل المعنى في بعض الأحيان لشدة عنايته بالتركيب. أما الجرجاني فقد فعل أمراً مشابهاً في البلاغة، فاعتمد على المعنى كأساس لنظريته ولكن دون اغفال تام لقواعد النحو. فهو يولي المعنى اهتمامه الأول ويعطيه الأهمية الأكبر في الجملة ويقول إن التراكيب ما هي إلا لخدمة المعاني. هذا هو الفرق الأساس بين المنهجين كما حاولنا إظهاره في هذا البحث.

---

<sup>٢٤٩</sup> دلائل الاعجاز ص ٧٧.

<sup>٢٥٠</sup> المصدر السابق ص ٧٧.

## ببليوغرافيا

### المصادر والمراجع العربية

- ابن جني، الخصائص. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٥.
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ألفية ابن مالك. بيروت: دار القلم، ١٩٨٧ (جزءان).
- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق هـ ريتز. اسطنبول: مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤ .
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد تاووت. مصر: لا.د.، لا.ت.
- السكاكي، محمد، مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل (خمس أجزاء).
- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب (ثلاثة أجزاء).
- نعيم، مزيد، سيبويه البصري. بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٩.
- مطلوب، أحمد، البلاغة عند السكاكي. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٤.
- مطلوب، أحمد، عبد القاهر الجرجاني: بلاغته وتقده. بيروت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

- Ayoub, Georgine, "De Ce Qui 'Ne Se Dit Pas' Dans Le Livre De Sibawayhi: La Notion De Tamtil". *Studies in the Histore of Arabic Grammar II*. Ed. By Carter, M., Versteegh, K.. Amesterdam: John Benjamins Publishing, 1990.
- Baalbaki, Ramzi, "Arabic Grammatical Controversies & the Extant Sources of the Second & Third Centuries A.H. ". *Studia Arabica et Islamica Festschrift for Ihsan Abbas*, ed. by Wadad al-Qadi, 1-26. Beirut: American University, 1981.
- Baalbaki, R., "The Relation between Nahw& Balagha: a Comparative Study of the Method of Sibawayh and Jurjani.". *Zeitschrift fur Arabische Linguistik*. 11, 1983. pp. 7-23.
- Baalbaki, R., "Some Aspects of Harmony &Hierarchy in Sibawayhi's Grammatical Analysis". *Zeitschrift fur Arabische Linguistik* 2, 1979. pp.7-22.
- Bakir, M.-J., *Aspects of Clause Structure in Arabic*. Bloomington:Indiana University, 1980.
- Blachere, R., Gaudefroy-Demombynes, M., *Grammaire de L'Arabe Classique: Morphologie et Syntaxe*. . Paris: 1975.
- Blau, Joshua, *An Adverbial Construction in Hebrew and Arabic*. Jerusalem: Israel Academy of Sciences & Humanities, 1977.
- Bohas, G., Guillaume, J.-P., Kouloughli, D.E., *The Arabic Linguistic Tradition*. London: Routledge, 1990.
- Dahlgren, Sven-Olof, *Word Order in Arabic*. Sweden: Acta Universitatis Gothoburgensis, 1998.
- Greenberg, J., "Some Universals of Grammar With Particular Reference to the Order of Meaningful Elements". *Universals of Language*. New York: M.I.T., 1961. pp. 73-113.
- Shlonsky, Ur, *Clause Structure & Word Order in Hebrew and Arabic*. New York: Oxford University Press, 1997.
- Sweity, A., *Aspects of Clause Structure in Arabic*. .Bloomington: Indiana University Linguistic Club, 1992.

Versteegh, K., *The Arabic Linguistic Tradition*. London: Routledge, 1997. pp.36-51, 115-126.